139
FAILY MAGAZINE
فەیلی
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين
تـموز ٢٠١٤

الاساس القانوني لحق اقليم كوردستان في تقرير مصيره

العراق قريباً ..
دولة فدرالية او مقسم لثلاث دويلات

الكورد الفيليون والمعادلة الخبيثة

داعش
والقرارات الصعبة للادارة في العراق

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE ,MEDIA FOR FAILY KURD

The concessionaire

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

صاحب الامتياز

في الوقت الذي يكاد ان ينزلق العراق نحو الهاوية ما زال ساسته ونوابه يتصارعون ويتقاتلون على المغانم، وقد تنفس شعب العراق المغلوب على امره الصعداء بانتخاب هيئة رئاسة المجلس، ولكن لقصتنا المأساوية بقية ..مأساتنا في تشكيل الحكومة التي ينتظرها الجميع بفارغ الصبر.

FAILY139

إقرأ في هذا العدد ....

اوباما يتخلى عن الاتفاقية الاستراتيجية مع العراق 14

العراق .. بين الفيدرالية والتقسيم 26

الكورد الفيليون في ديالى، امانة في عنق البيشمركة 32

بين صحافتين جيدة وسيئة 46

الغلاف الاول

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

alifaily@shafaaq.com

مدير التحرير

كفاح هادي

سكرتير التحرير

علي حسين علي

هيئة التحرير

اسراء شاواز

جواد كاظم

سندس ميرزا

سعد عبد الجبار

ياسر عماد

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

التنقيح اللغوي

محمد علي السماوي

رقم الاعتماد في
نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب
والوثائق 796 في 2004

سعر النسخة: 1500 دينار

كلمة العدد

المنتصر الوحيد

في ظل الواقع الراهن بدأنا نشهد النتائج والعواقب الوخيمة المتوقعة للازمات والويلات والصراعات الدامية بين الاطراف المتنازعة السياسية والطائفية التي ادت الى تأجيج الشارع اضافة الى التدخلات العلنية الاقليمية والعالمية. كم كلفت هذه الصراعات الشعب العراقي من ضحايا وتدمير البنى التحتية ومن تشريد وقتل على الهوية بحجج واهية لا إنسانية لاولئك الذين يحكمون العراق؟.

بأختصار معالم ومؤشرات الاحصائيات والمشاهد المؤلمة اليومية كلها تدل على انه نتيجة الظلم والحيف والقتل والذبح والهدم والخراب، عاد العراق الى الوراء سنين طويلة واية خطوة باتجاه تصحيح المسار وبناء الثقة وروح التسامح والتكاتف تحتاج الى زمن طويل وامكانية هائلة مادية ومعنوية.

نحن في حيرة من الارقام والاحصائيات المخيفة والحكومة تتباهى بالتضليل وتحرير سيناريوهات درامية لمسلسل الويلات والمصائب. وهي السبب الرئيس وصانع لهذه الويلات ومازالت منهمكة بنفي تقصيرها ولا تقر ولا تعترف ولا يبدو عليها الندم على ما فعلته وتفعله. بل هي منشغلة بتوزيع الاتهامات على كل من لايوافقها ولا يؤيد هذه الفوضى العارمة والكوارث التي تقطع الجذور بين العراقيين ارضاً وشعباً. صحيح هناك احصائيات وان كانت قليلة حول اعداد الشهداء والجرحى والمفقودين والمغيبين والمشردين والمناطق والمساحات التي سقطت بيد الارهاب، ولكن هناك صوت وصور واضحة للابرياء الفارين الذين نجوا من جحيم داعش وهناك طوابير من الارامل والايتام العاطلين بالملايين وهذا غيض من فيض الاحصائيات، الشيء المفقود وغير المسموح بالتأمل فيه حول وضع العراق هو ماهية ومدى فداحة الاضرار البشرية والمادية والمعنوية التي الحقت بحميع مكونات هذا الشعب نتيجة السياسات والقرارات والافعال غير المتوازنة التي تقدم عليها الحكومة المركزية والتي ترتب عليها ما آل اليه هذا البلد، لان الطرف الوحيد الذي يفكر ويدعي ويفتخر بالفوز علانية هي الحكومة وليس اي طرف آخر محب لهذا البلد لذا فالحكومة لا ترى ضرورة للاعتذار في ظل وجود خزين هائل من حقد وكراهية وقضايا عالقة وشعب منقسم نتيجة لهذه السياسات.

رئيس التحرير

www.shafaaq.com info@shafaaq.com

لحق اقليم كوردستان في تقرير مصيره

خدرشنكالي

فى بداية ان الدولة (اية دولة) تتكون عندما تتوافر عناصرها من ، الشعب ، الاقليم ، والسلطة اي ان الدولة تتكون وتنشأ بمجرد توفير هذه العناصر او الاركان الثلاثة معا ، شعب مستقر في اقليم معين وسلطة سياسية تفرض سلطاتها وسيادتها على ذلك الاقليم ولايهم نوع هذه السلطة او نوع النظام السياسي سواء كان ديمقراطياً او فردياً او غيره ، ولكن هذا التكوين الطبيعي او المادي للدولة يتم في اغلب الاحوال عن طريق اما انهيار امبراطوريات كبيرة كما حصل في السابق بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وتكوين عدة دول منها العراق ، او انفكاك دولة كبيرة مثل الاتحاد السوفيتي السابق وتكوين عدة دول مثل روسيا واوكرانيا وبيلاروسيا واستونيا ولاتيفيا وغيرها من الدول وتفكيك تشيكوسلوفاكيا الى دولتين ، التشيك وسلوفاكيا ، وتفكيك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة وتكوين الدول كل من صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وغيرهم او بانفصال اقليم عن دولة معينة كما حصل حديثا مع انفصال اقليم جنوب السودان عن دولة السودان عام 2011 .

واقليم كوردستان العراق يمتلك اليوم العناصر القانونية كافة لاعلان استقلاله وبموجب قواعد القانون الدولي ، شعب كوردستاني يختلف عن بقية شعب العراق لغة وثقافة وتاريخا وارضاً يستقر عليها هذا الشعب منذ الاف السنين وهو الاقليم وسلطة سياسية تحكم الاقليم لما يقارب الربع قرن من الزمان وتمارس سلطاتها وسيادتها على مناطق الاقليم وتحقق مصالح الشعب الكوردستاني كافة وباطيافه ومكوناته كافة، فنحن هنا امام حالة طبيعية قانونية تعطي الحق للاقليم لاعلان استقلاله في اي وقت يشاء ، يضاف الى ذلك الظروف التي شهدها العراق اخيرا والتي ادت الى تفكك كامل في اجهزتها الامنية والادارية وفي مناطق شاسعة من الدولة العراقية ، مما يعطي الفرصة المناسبة والحق القانوني للاعلان عن هذا الاستقلال كما حصل مع الامثلة السابقة ونشوء العديد من الدول على اثر تفكك الدولة الاصلية ، ولا يعتبر هذا استغلالا للوضع الذي يمر به العراق ، بل انتهازا للفرصة والحق القانوني الذي يمتلكه اصلا الشعب الكوردي ، الشعب الوحيد في العالم والذي يصل تعداده الى الاربعين مليون نسمة من دون دولة لحد اليوم !! فالدولة العراقية قد فقدت جميع عناصرها القانونية ولم تعد هناك دولة ذات سلطة سياسية تحكم الشعب او شعب متماسك تابع او خاضع لهذه السلطة او اقليم موحد تمارس عليه هذه السلطة وانما اصبح العراق اليوم بلدا مفككا تحكمه الميليشيات والجماعات المسلحة وان الحكومة فقدت سيطرتها على

اغلب مناطق العراق .
اما مسألة الاعتراف بالدولة فقد اختلف فقهاء القانون الدولي بشأن ذلك فمنهم من ذهب الى ان الاعتراف يعتبر من العناصر الاساسية لانشاء الدولة اي ان الاعتراف يعتبر منشأً للدولة ومن دونه لايمكن ان نكون امام دولة ، ومنهم من ذهب الى ان الاعتراف يعتبر امرا كاشفا للدولة وليس منشأً اي ان الدولة موجودة اصلا قبل نشوء الاعتراف ولايعتبر من العناصر الاساسية لانشاء الدولة ، وهذا الرأي الاخير هو الاقرب الى الصواب والى الواقع العملي والسياسي وذلك لقيام الكثير من الدول في ظل عدم حصولها على اعتراف الكثير من الدول منها الدول العظمى كامريكا وروسيا كاقليم كوسوفو الذي حصل على استقلاله عام 2008 بشكل كامل واعترفت به الكثير من الدول منها الولايات المتحدة الامريكية الا ان روسيا لم تعترف به لحد الآن ، وكذلك جمهورية شمال قبرص التي اعترفت بها تركيا فقط اضافة الى مؤتمر العالم الاسلامي وكذلك الحال بالنسبة لاسرائيل وفلسطين . والاعتراف برأي هي مسألة سياسية اكثر ماهي قانونية وان المصالح السياسية والدولية لها الدور الاكبر في الحصول على هذا الاعتراف ، وفي اعتقادي ان حكومة الاقليم او السياسة الخارجية للاقليم

الانتهاك الصارخ للدستور الذي يعتبر اعلى واسمى قانون في الدولة وعدم تطبيقه طيلة العشر سنوات الماضية ادى الى ما وصل اليه العراق اليوم

لعبت دورا جيدا في هذا المجال خلال السنوات الماضية واستطاعت الى حد كبير من بناء الثقة المتبادلة بينها وبين العديد من الدول وتكوين علاقات متوازنة مبنية على اساس التفاهم والاحترام والمصالح المشتركة .
ولو نرجع الى الدستور العراقي ، نرى انه وقد جاء في السطر الاخير من ديباجته (ان الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحر شعبا وارضا وسيادة) ، وكذلك جاء في المادة الاولى من الدستور وتحت عنوان المباديء الاساسية (... وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)، يفهم من هذين النصين انه سوف تبقى دولة العراق موحدة كشعب وارض وسيادة طالما هناك التزام بالدستور ، ولكن ومن مفهوم المخالفة لهذين النصين ايضا يمكننا القول بانه في حالة عدم الالتزام بهذا الدستور وعدم تطبيقه لانكون امام دولة موحدة ، اذن وبناء على ذلك ونتيجة لعدم التزام الحكومة المركزية بالدستور بل وتعمدها الواضح والصريح لعدم تطبيقه ، وهذا ماجاء على لسان النائب حنان الفتلاوي العضو في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي رئيس الحكومة ، يحق للاقليم الانسحاب من هذا الاتحاد الفيدرالي والاعلان عن استقلاله من العراق ، ولايشترط ان يكون هناك نص اخر في الدستور يشير الى امكانية الاستقلال او اجراء الاستفتاء او غيره كما اشار اليه السيد رئيس الوزراء ، فان الانتهاك الصارخ للدستور الذي يعتبر اعلى واسمى قانون في الدولة وعدم تطبيقه طيلة العشر سنوات الماضية ادى الى ما وصل اليه العراق اليوم ، بل ويعتبر دليلا قانونيا كافيا لفشل النظام الفيدرالي في العراق مما يضع القيادة السياسية في الاقليم امام مسؤولية تاريخية وقانونية واخلاقية تجاه شعب كوردستان وتقرير مصيره وفق ما تتطلبه مصلحة وآمال وطموحات هذا الشعب واتخاذ الخطوة التي تراها مناسبة لتحقيق ذلك .

الأيزديون على حدود دولة الخلافة

خيري إبراهيم كورو

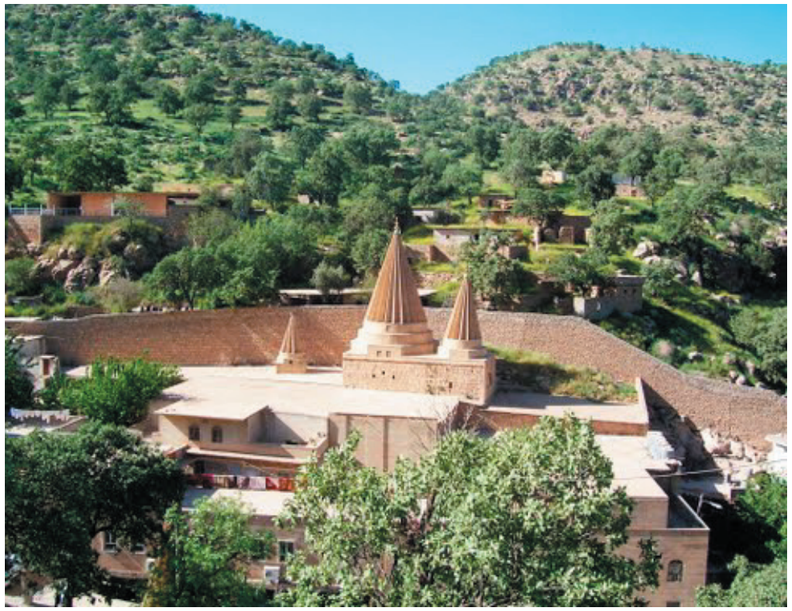

لطالما كان الأيزديون قي فوهة البركان أو في خضم العاصفة أو على الحدود الملتهبة أو مطاردين إلى المجهول، فمنذ بداية وجودهم التي لا يعرف أحدا عنها شيئاً حتى الآن بالرغم من كل المزاعم، وهم تائهون على خارطة التاريخ ومحاصرون على خارطة المكان، فلا التاريخ ينصفهم ولا المكان يسعفهم. وشاءت الأقدار اليوم أن يكونوا على حدود دولة الخلافة الإسلامية التي أعلن عنها أبو بكر البغدادي والتي لا تعترف حتى بالمسلمين خارج حدود قانونها وشرعها، ولا بالمسيحيين وثالوثهم المقدس، ولا بمقدسات أية طوائف أو أقليات دينية أخرى، فيا ترى كيف ستتعامل مع الايزديين وثالوثهم المقدس(الله ، طاووس ملك، شيخادي) ؟ وكيف سيتعامل الأيزديون معها ؟ لاسيما إنهم أصبحوا على حدود واحدة.
المعروف عن الايزديين أنهم أناس مسالمون، ونصوص ديانتهم المقدسة التي تولي فيها اهتماما واحتراما وتقديرا كبيرا لجميع الأديان الرسل والأنبياء والأولياء والصالحين كافة من دون استثناء تحثهم على التعامل مع الآخرين بكل احترام وإنسانية بغض النضر عن الدين أو العرق أو اللون. وتجلى ذلك بكل وضوح في الأحداث الأخيرة حيث أستقبل الأيزديون الآلاف من العوائل النازحة من مختلف الأديان والطوائف وآوهم في بيوتهم وقدموا لهم الطعام والشراب. فهل يا ترى تعاملت أو ستتعامل دولة الخلافة مع الايزديين بهذه الروحية أيضا ؟ باعتبار أنهم أصبحوا على حدود واحد وأصبحوا جيراناً، وحق الجار على الجار كما يقولون، أم أن دمهم مهدور سلفا، ومن دون أية تهمة!!!
الواضح حتى الآن أن العلاقة بين الأيزديين والدولة الجديدة هي علاقة عدائية، أو يمكن تسميتها بالعلاقة غير الودية على أقل تقدير، فخلال الفترة الماضية لقي العديد من الايزديين مصرعهم على يد مسلحي هذه الدولة ليس لشيء، فقط لأنهم أيزديون، وقدمت عوائل أيزدية أخرى عشرات الآلاف من الدولارات كفدية لإنقاذ أبنائهم الذين وقعوا في يد مسلحي هذه الدولة، ومنذ سقوط الموصل وهاجس الخوف والقلق والترقب يسيطر على المناطق الأيزدية والتي هي على شكل شريط يبدأ من سنجار غربا وتنتهي ببعشيقة وبحزاني شرقا والتي أصبحت حدودا لإقليم كوردستان مع هذا الكيان الجديد، ولولا وجود البيشمركة الأبطال ال ذين سارعوا بالانتشار على هذه الحدود الطويلة وأصبحت سدا منيعا أمام توسع وتمدد هذه الدولة الجديدة ربما أو على الأرجح لحدثت كارثة إنسانية كبيرة.

أي رقيـب النشيد الكوردي الذي تحوّل إلى لسان حال الأمـــة

عبدالباقي يوسف

من دعائم مقومات أي أمة من أمم المعمورة أن يكون لها نشيد وطني، يعبر عن خصائص هذه الأمة، وقد قدّم الشعب الكردي تضحيات هائلة في سبيل أن يكون له نشيده الوطني الذي يستفتح به الكورد صباحاتهم سواء في المدارس، أو في ثكنات الجيش، أو في المصانع، أو في سائر حقول الإنتاج.

فـ النشيد الوطني، هو شرح عن سيكولوجية الأمة، وعقيدتها الوطنية، وبناء على ذلك، فهو يمثّل هوية أبناء الأمة حيثما وجدوا : (أيها الرقيب)

إنها إشارة أولى في النداء الأول الذي يوجهه الشعب الكوردي إلى الآخر الذي يستخدم شتى ألوان العنف لمحاربة الكورد وإخراجهم من ديارهم، فلا يخاطبه بـ أيها العدو، بل يهذّب خطابه إليه بقوله: (أيها الرقيب)

عقب ذلك، يستأنف خطابه إلى هذا الرقيب قائلاً:

(سيبقى الكورد بلغتهم وأمتهم باقون إلى الأبد)

في إشارة ثانية بأن هذا الرقيب لو استطاع أن يقضي على جيل كوردي بأكمله، فسوف يولد جيل جديد بعد حين من الدهر ويدافع عن كوردستان:

(لا يقهرهم، ولا تمحوهم مدافع الزمان) .

ثم يبيّن سبب عدم قهر الكوردي وعدم يأسه من فكرة المقاومة مردفاً:

(نحن أبناء اللون الأحمر .. أبناء الثورة)

فيطلب إليه أن: (تمعّن بماضينا المخضب بالدماء)

ذلك أن حاضر العنف مهما بلغ من حدّة، فإنه لن يكون أكثر من صفحة تُضاف إلى صفحات الماضي المخضّب بدماء الكورد في سبيل بقاء كوردستان حية :

(نحن أبناء الميديين، وكي خسرو)

تذكير للرقيب بالماضي الكوردي، وامتداد جذور دولة كوردستان في عمق التاريخ، وأن قيام دولة كوردستان، هو ليس نشأة جديدة، أو بدعة معاصرة، بل هو عودة إلى الحق المغتصب حيث كانت كوردستان عبر عصور الزمن السحيق إمبراطورية قائمة تقف على دعائم شعب، وحضارة، وتاريخ، وملوك، وهي تستعيد حقها ضمن جغرافيتها المشروعة، ولا تسعى إلى إنشاء كيان في أرض غريبة ليست لها :

(ديننا إيماننا هو الوطن)

التفاني هنا يقضي أن يدين المواطن بدين الوطن، وكذلك يؤمن به حتى يُمكّنه ذلك من الجود بالنفس في سبيل الوطن، لأن ذروة ما يمكن للمرء أن يجود به، هو جوده بنفسه، ولايبلغ هذه المرتبة قبل أن يدين بدين ما يجود في سبيله بنفسه، وهذا لايتعارض مع الدين السماوي الذي يشكّل الكورد ركناً فعّالاً عبر تاريخه من خلال رجالاته الكورد سواء من الصحابة الذين لازموا النبي، وإلى الخلفاء المهديين، والخلفاء الراشدين، إلى سائر الحقب التي عقبت ذلك.

إنه هنا تعبير عن التفاني في سبيل الوطن، وفيما يبدو لي أن الشاعر هنا استند إلى قصيدة لمحي الدين بن عربي يقول فيها:

قد صارَ قلبي قابلاً كلَ صُورةٍ فمرعىً لغـــزلانٍ
ودَيرٌ لُرهبَـــانِ
وبيتٌ لأوثـانٍ وكعبـةُ طائـفٍ وألواحُ توراةٍ
ومصحفُ قـــرآن
أديـنُ بدينِ الحـــبِ أنّى توجّـهتْ ركائبهُ فالحبُّ
ديـني وإيـمَاني

ثم يشير إلى مكامن قوة الأمة بقوله: (انتفض شباب الكورد مثل السباع كي يسطروا بدمائهم تاج الحياة)

تمتلك الأمة الكوردية طاقات شبابية متجدّدة تدين بدين كوردستان وتؤمن بها دولة قائمة، تتحوّل إلى سباع، وتبذل ذروة ما تملك في سبيل تاج كوردستان، وقد شبّه النشيد هنا الوطن بالحياة، لأن أمة بلا وطن، لاتسري فيها حياة: (نحن أبناء الثورات، والدم الأحمر)

هنا تذكير آخر للرقيب بأن روح الثورة تجري في عروق الكوردي مجرى الدم، بعد ذلك يأخذ النداء صفة الجمع عندما يتحوّل الرقيب إلى رقباء، ويمسي العدو مجموعة أعداء، فيخاطبهم بصيغة الجمع هذه المرة: (انظروا إلى تاريخنا المليء بالدماء)

كذلك فإن الحاضر ليس أكثر من امتداد للماضي لأن فيه: (شباب الكورد على أهبة الاستعداد للتضحية بأرواحهم)

عندئذ، تتم مخاطبة الناس جميعاً أصدقاء وأعداء بصيغة الجمع: (لايقل أحد أن الكورد زائلون، أن الكورد باقون)

ثم ينتهي النشيد بثقة عالية: (باقون كرايتنا الخفاقة الشامخة إلى الأبد) .

كان الشاعر يونس ملا رؤوف الشهير بـ دلدار قد كتب هذه القصيدة أثناء وجوده في إحدى معتقلات كوردستان في إيران سنة 1938 وكان يتوجه بها إلى حارس السجن في رسالة كي يوصلها هذا الحارس إلى رؤسائه ولذلك كان يخاطبه : أيها الرقيب، والخطاب ليس للحارس لأنه رجل مأمور، بيد أن الشاعر أراد أن يجعل من ذلك رمزاً لكل مَن يقوم باضطهاد الكورد، ولذلك عندما قامت جمهورية مهاباد في إيران، جعلت من هذه القصيدة نشيدها الوطني، وكذلك هو نشيد إقليم كوردستان الوطني.

قال رئيس ديوان رئاسة اقليم كوردستان فؤاد حسين، ان رئيس الاقليم مسعود بارزاني يرى بان العراق بعدما حدث في الموصل امام خيارين اما ان يصبح دولة فدرالية حقيقية او انه سينقسم الى ثلاثة دويلات كوردية وشيعية وسنية، لأنه في الوقت الحاضر منقسم من الناحية الفعلية.

وقال حسين في مقابلة اجراها مع القسم الكوردي في وكالة الاناضول التركية وتابعتها "فيلي"، ان بارزاني كان قد ابلغ رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي قبل أكثر من سبعة أشهر الاوضاع في الموصل والمناطق ذات الاغلبية السنية وصلت الى درجة بالغة لخطورة، منوها الى ابلاغ بغداد باستعدادات البيشمركة واقليم كوردستان لهذه الاوضاع.

واستدرك ان المالكي لم يعر الاهمية لهذا النصح بسبب "عنجهيته"، لافتا الى ان ذلك تسبب بما حصل لاحقا.

واضاف حسين ان مسؤولية حصول هذه الحوادث يقع القسم الاكبر منها على عاتق الحكومة العراقية وعلى الاخص على رئيسها نوري المالكي، مشيرا الى ان تصريحات المالكي بشأن وجود مؤامرة اقليمية ضد العراق "مجرد كلام".

وتابع انه عندما حصلت احداث الانبار ابلغ رئيس الاقليم المالكي بالاستماع الى مطالب السنة ولا يهمشهم والا فان مصير العراق سيسير نحو الاسوأ، موضحا ان المالكي لم يأخذ طلب رئيس الاقليم على محمل الجد وهو الان يبدي استعداده لتنفيذ جميع مطالب السنة.

وبشأن العلاقات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية بعد الاحداث الاخيرة قال حسين انه قبل الاحداث لم يكن المالكي على استعداد لتقبل تعاون ومساندة البيشمركة، مستدركا انه بعد الاحداث اتصل به (فؤاد حسين) مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء هاتفيا باسم المالكي يطلب تحريك البيشمركة الى المناطق التي هزم فيها الجيش العراقي ومنها كركوك.

واضاف ان بارزاني قرر بعدها ان تسيطر قوات البيشمركة على جميع المناطق المتنازع عليها وهي خارج ادارة الاقليم وحماية سكانها من المسلحين وهذا ما حصل بالفعل وهذه المناطق جميعها الان تحت سيطرة قوات البيشمركة.

وبشأن اوضاع المناطق التي سيطر عليها المسلحون الان قال حسين ان ادارة المسلحين لهذه المناطق صارت امرا واقعا سواء ارغبنا بذلك ام لم نرغب لان الجيش العراق انهزم فيها ولم يبق له وجود فيها ليتمكن من استعادتها.

واشار الى الواقع الحالي هو ان الناس المتطوعين الذين جمعتهم الاحزاب الشيعية بهدف الدفاع عن بغداد والمناطق الاخرى، لافتا الى القوات التي بأمرة المالكي الان ليست لديها القدرة على تحرير المناطق التي استولت عليها عناصر "داعش".

وبشأن حصول اتصالات بين الاقليم وادارات المسلحين قال حسين ان الاقليم ليست له اية اتصالات لا في الماضي ولا في الحاضر مع هذه المجاميع المسلحة ولن يرتبط بأية علاقات سياسية مع هذه الادارات لأنه لا يعرفها وكل جماعة لها قائد مختلف ومع ذلك فان هؤلاء أصبحوا واقع حال.

واضاف ان رئاسة اقليم كوردستان تهدف في الوضع الراهن الى حماية اقليم كوردستان واهله من المخاطر التي من الممكن تستهدفهم، مبينا ان هذا الهدف هو في مقدمة اولويات رئاسة الاقليم وحكومته.

وبشأن ما قام به رئيس الاقليم مسعود بارزاني قبل عام عندما جمع رجال الدين السنة في اربيل ومدى ارتباط الاوضاع الراهنة بذلك المسعى، قال فؤاد حسين صحيح ان رئيس الاقليم ساهم في اجتماع رجال الدين السنة سواء الذين كانوا مقربين من المالكي وجاؤوا الى اربيل سرا او الذين يعيشون خارج العراق، وقدم لهم الدعم، مشيرا الى بارزاني لحد الان مع عدم تهميش المكون السني في العراق وهو على استعداد للتعاون،

ومبينا ان الذي سعى اليه بارزاني هو ان تقوم الحكومة العراقية بمنحهم حقوقهم ، مستدركا ان الاقليم ليس مع المجاميع المسلحة العنفية ولا يقدم لهم اي دعم او مساندة.

وبشأن الدعم الدولي والاقليمي لحكومة اقليم كوردستان قال فؤاد حسين ان بارزاني تلقي اتصالا هاتفيا من نائب الرئيس الامريكي جو بايدن الذي ابدى استعداد امريكا لمساعدة الاقليم من الناحية الانسانية، لافتا الى ان بايدن طلب من بارزاني ان يكون الاقليم متعاونا ويخطو خطوات سريعة نحو تشكيل الحكومة العراقية الجديدة وانعقاد الجلسة الاولى للدورة الجديدة لمجلس النواب العراقي.

وبشأن الموقف والدور التركي قال حسين ان المساعدات التركية وصلت الى الاقليم وتم توزيعها على النازحين من الموصل وتلعفر والمناطق الاخرى وهي مستمرة في ارسال المزيد من المساعدات وقامت بفتح المعابر وان العلاقات مع هذا البلد في تطور مستمر.

واضاف ان ايران ابدت من جانبها لمساعدة الاقليم في اي مجال بغية مواجهة المسلحين وكذلك الاتحاد الاوربي له مساعدات انسانية بهذا الصدد، مستدركا ان كل تلك المساعدات لا ترقى لمستوى الاحتياجات الانسانية لكل اللاجئين والنازحين الى الاقليم من مختلف المناطق العراقية.

وبشأن رأي رئيس الاقليم بما سيؤول اليه مستقبل العراق وسيناريوهات انتهاء المشكلات قال حسين ان رئيس الاقليم يقول بان عراق ما بعد احداث الموصل يختلف عما قبلها وهذا الكلام له معان كثيرة، مشيرا الى بارزاني يرى ان العراق اما يمضي الى ان يكون دولة فدرالية حقيقية وينقسم الى ثلاثة اقاليم للكورد والشيعة والسنة، او سينقسم الى ثلاثة دويلات للمكونات نفسها لانه منقسم الان من الناحية الفعلية.

وبشأن مسألة تصدير نفط الاقليم اكد فؤاد حسين ان النفط الكوردي يصدر بشكل مستمر عبر الاراضي التركية بهدف تأمين احتياجات الاقليم.

وبشأن احتمال بيع نفط كركوك في هذا الوقت الذي تسيطر عليها القوات الكوردية قال حسين ان كركوك بالتأكيد جزء من العراق ومن اقليم كوردستان وادارتها الان بيد الاقليم وحكومة الاقليم مسؤولة عن تأمين احتياجاتها وحماية ارواح سكانها، واذا لم تستطع بغداد تأمين تلك الاحتياجات ولم تقم بارسال حصة المدينة من الميزانية، عندها سيقوم الاقليم بتأمين ذلك من خلال بيع نفطها.

وبشأن موقف انقرة من قضية بيع نفط الاقليم على الرغم من رفض بغداد قال حسين ان بيع نفط الاقليم يتم حسب الدستور والقوانين العراقية وتوضح لدى تركيا ان هدف بغداد هو فقط وضع العراقيل امام حصول الاقليم على حقوقه من الناحية الاقتصادية وبيع النفط لمصادرة هذا الحق فقامت تركيا بالتعاون مع الاقليم في هذا المجال.

ما اطول شهر نيسان في العراق؟!

خدر خلات بحزاني

لا اريد ان اتحدث عن درجات الحرارة المرتفعة خلال الوقت الحالي، بل اريد ان اتحدث عن شهر نيسان فعلا، وتحديدا عن الاول منه، وما يسمى بكذبة نيسان.

الكذب في العراق استمر من الاول من نيسان ووصل لحد ايامنا هذه ولا احد يعرف متى سينتهي، مع الاشارة الى ان الكذب في العراق لا يعترف بالاول من نيسان ولا بنهاية كانون الاول، بل انه يسرح ويمرح طوال ايام السنة.

والكذب الذي اقصده هو كذب وسائل الاعلام المقربة من الحكومة، وايضا تلك المناوئة لها، فالكذب مباح للطرفين، لكن تعالوا لنضحك قليلا على الكذب المصفط ولنبتعد عن الاجواء الامنية المتشنجة.

وسائل الاعلام المحسوبة والمقربة من الحكومة العراقية، ومنذ احداث الموصل في التاسع من حزيران الماضي، اتت لنا بمئة محمد سعيد الصحاف، من نواب وناطقين رسميين باسماء مؤسسات حكومية وعسكرية وسياسيين ومحللين والخ..

وبجردة بسيطة للاخبار التي تبثها وسائل الاعلام والفضائيات المقربة للحكومة خلال اسبوع واحد كانت الحصيلة هي: مقتل اكثر من 1200 داعشي، بضمنهم قيادات ورؤوس كبيرة ومن جنسيات عربية، تدمير اكثر من 250 عجلة تحمل احاديات ودوشكات، تدمير اكثر من 40 صهريج نفط ونحو 50 مقر و35 رتلا للمسلحين الدواعش ـ حسب تسمية تلك القنوات ـ بينما لم نرى سوى جثث قليلة لا تكاد تبلغ 10 جثث تعود لمسلحين طوال اسبوع واحد، مع الاشارة الى ان الفيديوهات التي تعرضها وزارة الدفاع والخاصة بالقوة الجوية هي الوحيدة التي نستطيع ان نصدقها ونمنحها وسام الصدق الوحيد..!

على الجانب الاخر، هناك الفضائيات ووسائل الاعلام المناوئة للحكومة، فهي ايضا لا تقل شانا في الكذب المجاني، وايضا وبجردة حساب لما يبثون من اخبار خلال اسبوع واحد نرى انهم اسقطوا 25 طائرة مقاتلة وهليوكوبتر، ودمروا اكثر من 500 عجلة وهمر ودبابة، وقتلوا اكثر من 2000 جندي وعناصر الصحوة، واسقطوا عدة مقرات لالوية الجيش وافواجه، وبسطوا سيطرتهم على نحو 50% من حزام العاصمة وغير ذلك.

المهم.. من يتابع وسائل اعلام الحكومة يعتقد انهم سيطهروا تكريت وينوى خلال 48 ساعة، ومن يتابع الفضائيات المناوئة للحكومة يرى انهم سيسقطوا بغداد خلال 48 ساعة..!!

الاهم.. كل وسيلة اعلام تعتمد على تضليل المشاهد لتحقيق غايات واهداف هي وسيلة فاشلة وسينكشف كذبها ولو بعد حين.. وكل وسيلة اعلام تعتمد المصداقية ستبقى محترمة في نظر الجمهور ومحل ثقة..

وختاما اقول: كل الارقام التي ذكرتها اعلاه هي كذب في كذب، وهي ترجيحات من عندياتي اثر متابعتي لوسائل الاعلام المقربة للحكومة او المناوئة لها.. اترون كم ان الكذب سهل؟؟

اوبـــاما يتخلى عن الاتفاقية الاستراتيجية مع العراق

مؤيد عبد الستار

نقلت المعارك الاخيرة في شمال العراق الوضع العراقي الى مستوى عال من الخطورة ، فالانهيار الذي حدث في الموصل، واحتلال التنظيمات الارهابية المسلحة لمناطق شاسعة من شمال وغرب العراق، وظهور جيوش ارهابية تحمل راية الاسلام زورا وبهتانا تكتسح المنطقة الغربية وتقتل دون رحمة، يضع الدولة العظمى امريكا أمام مسؤولياتها وتعهداتها للعراق وفق الاتفاقية الاستراتيجية والامنية بين البلدين.

الا ان الملاحظ ان الرئيس الامريكي اوباما، الذي اعلن في بداية الامر وقبل ايام قليلة ، وقوفه الى جانب العراق، واعلن ان جميع الخيارات على الطاولة، غير رأيه فيما بعد . ففي تصريح ادلى به في حدائق البيت الابيض اعلن فيه ان امريكا لا تستطيع ان تفعل شيئا بالنيابة عن العراقيين !

(أبلغ أوباما الصحفيين في البيت الأبيض: "الولايات المتحدة لن تدخل نفسها في عمل عسكري في غياب خطة سياسية من جانب العراقيين تعطينا قدرا من الاطمئنان الى أنهم مستعدون للعمل معا". وأوضح أنه لن يرسل قوات أمريكية للقتال في العراق. ومضى يقول "لن نستطيع أن نفعل شيئا بالنيابة عنهم".)*

ان وضع الشروط التعجيزية التي لا يمكن تحقيقها في الحال من قبيل وجوب تسوية الخلافات بين القوى السياسية العراقية ، يعقد من تقديم المساعدات الامريكية المطلوبة الى العراق لكي يستطيع مواجهة الحملة الارهابية الشرسة التي تستهدف القضاء على مقومات ما تبقى من الدولة العراقية وتشريد الشعب العراقي ليصبح شعبا مشردا في بلاده، وتدمير بنية الدولة على هشاشتها التي تركها النظام الصدامي اثر حروبه المشؤومة.

ان اوباما يعلم حق العلم ان تسليح العراق كان قاصرا، ولم يحصل من امريكا سوى على الاسلحة الخفيفة ، ولم تقدم الولايات المتحدة الامريكية الاسلحة الدفاعية الاساسية التي يحتاجها العراق من قبيل اجهزة الرادار والطائرات السمتية وغير ذلك من مستلزمات الجيش الضرورية للدفاع عن البلاد، لذلك فالمساعدة الامريكية مطلوبة وضرورية جدا لمواجهة الغزو الارهابي .

ان تطورات الوضع على الساحة العراقية تشير الى عسكرة العراق واندلاع نزاع خطير لا يمكن السيطرة عليه بالوسائل المتاحة امام الحكومة العراقية الحالية ، وما لم تعالج هذه الحالة بسرعة ، ويعود استقرار البلاد الى حالته الطبيعية ، سيمتد الصراع ليشمل مناطق اخرى، ولا شك ان اولى المناطق التي سينتقل لها الصراع هي منطقة الخليج، وستلتهب نيران النفط سريعا.

العراق .. البحث عن نقطة التوازن

نصير العتابي

فما من مشكلة الا ولها حل يرتكز، فيما لو أُريدَ له ان يكون صحيحا وضامنا للقضاء عليها، على الاعتراف بوجودها اولا ثم الدقة في تشخيص ماهيتها وابعادها ثانيا وكذلك على استشراف النتائج التي يمكن ان تترتب على بقائها دون حل ثالثا.

وما يمر به العراق هذه الأيام من اضطراب يمثل التحدي الأكبر الذي واجهه منذ تأسيسه ورسم خارطته الحالية على اثر تقسيم الإرث العثماني ولحد الآن. فبالاضافة الى مشاركته للعديد من دول اقليمه الاكتواء بلعنة الشرق الأوسط، المتمثلة في تغييب إرادة الشعوب عن رسم مسيرتها ثم الدخول في اللعبة العالمية والتمحور حول احد قطبي القوة في العالم دون اخذ مصلحة الجماهير بنظر الاعتبار، الا انه يكاد ينفرد بما يمكن ان يشكل لعنة ابدية ما لم يتم التوقف عنده والاعتراف بوجوده ووضع الآليات الملائمة للتعامل معه، ذلك هو التمايز الطائفي بين عربه تمايزا طالما تعكز عليه الحكام وغذوه ذودا عن كرسيهم، مضافا الى اجتراره من حين لآخر كل مشاكل التاريخ وتعقيداته.

ومخطئ من ينظر الى التمايز الطائفي بين الكتلتين العربيتين الاكبر في العراق، الشيعة والسنة، على انه هو المشكلة او اساس المشاكل التي مر وسيمر بها العراق. لان الاختلاف امر بديهي نابع من الطبيعة الانسانية على مستوى الافراد والمجتمعات يمثل الاصرار على رفعه او الغائه ضرب من الوهم واضاعة للجهد دون طائل، بل كثيرا ما يؤدي ذلك الاصرار الى نتائج على عكس المرجو منه. ولو لم يكن التمايز الطائفي موجودا فان امورا اخرى غيره ستحل محله لخلق حالة التمايز كل حسب مقاساته الخاصة. وتاريخيا، فيما لو كانت الطائفية مشكلة، لما استدعى الخليفة العباسي المستكفي (السني) البويهيين (الشيعة) لدخول بغداد وتخليصها من هيمنة الاتراك (السنة) سنة 945م ثم تلقيبه لكبيرهم، علي بن بويه، بمعز الدولة. ولو ان هذا التمايز يمثل مشكلة لما سكت سنة بغداد آنذاك عن هيمنة الشيعة على الدولة خصوصا وانهم ينتمون للمذهب الحنبلي المعروف تاريخيا بالتشدد المذهبي. بل اكثر من ذلك، واجه البويهيون مشاكل في العراق كان شيعته من اثارها في وجوههم كبني مزيد وبني حمدان. لكن يبدو ان هذا التمايز تم استخدامه كسلاح، واثبت فعاليته، في الصراع العثماني الصفوي للسيطرة على العراق، متحولا بذلك الى اداة سهلة ظل الطامعون بالعراق يستخدمونه ويطورونه على مر الزمان.

فمشكلة العراق الاساسية اذن لا تكمن في التمايز الشيعي السني بين العراقيين وانما مشكلته، بل ام مشاكله، تكمن في الصراع على السلطة فيه من قبل اطراف لا ترى في اهله سوى اداة تستخدمها بكل صلافة لتحقيق مكاسبها التي كثيرا ما تتقاطع مع حقوق المجتمع الطبيعية في تسخير ثروات بلده لنيل الامن والاستقرار والرفاه والرقي.

كما انه ليس من الصحيح ايضا النظر الى الحراك المسلح الذي تشهده المناطق السنية هذه الايام على انه هو المشكلة، بل يلزم التعامل معه على انه نتيجة من نتائج المشكلة آنفة الذكر.

ويبدو ان التجربة الديموقراطية بعد نيسان 2003 لم تكن بمعزل عن سابقاتها من انماط انظمة الحكم التي مورست في العراق حيث تشاركت جميعها بهيمنة مزاج الحكام وتغييب الجماهير واجبارها او استدراجها للانقياد للطبقة الماسكة بالسلطة عبر تأزيم الاوضاع وعدم فسح المجال للجماهير لتعبر عن غاياتها في اجواء هادئة مستغلة في سبيل ذلك ما يوفره التمايز، فيما لو تمكن الساسة من تغذيته وترسيخه، من امكانيات كبيرة لتفكيك وحدة المجتمع وتشتيت قواه، خصوصا ما كان مبنيا منه على اساس ديني كالتمايز الشيعي السني في المجتمع العراقي.

ان استغراق الطبقة السياسية، السنية والشيعية، في الفساد السياسي والمالي في عراق اليوم واستشراءه بدرجة مخيفة هو دليل واضح على ان هذه الطبقة مفصولة عن المكونات التي تدعي الانتساب اليها وتمثيلها ورعاية تطلعاتها، في حين لم يجن العراقيون منها سوى نهب ثرواتهم وارخاص دمائهم في دوامة صراع تم ايهامهم على انه صراع مكونات، في حين ان لا نصيب لهم فيه سوى الاستغراق في الضياع والهزيمة المتلونين بالوان اثبات الوجود

الانوف والانتصارات المزيفة.
ولكي ينطلق العراقيون في معالجة مشكلتهم، فان عليهم ان يبادروا اولا الى تحديد نقطة التعادل او التوازن التي يتساوى عندها شيعتهم وسنتهم في حساب الربح والخسارة والانتصار والهزيمة والقهر والغلبة بينهما. عند نقطة التوازن هذه، يمكن للطرفين ان ينفتح احدهما على الآخر للتحاور والتفاهم في مستوى واحد مما يسهل عليهما امكانية الوصول الى الحل على عكس ما اذا تحاورا من مستويين مختلفين.

وفي ظل التشنج الحالي وغلبة صوت الرصاص على صوت العقل، ولجوء الطرفين الى الخنادق، فلابد من البحث في البواعث التي دفعت سنة العراق الى الاحتكام للسلاح ومعرفة ما يرتجونه من نتائج لاحتكامهم هذا، ثم مقايسة كل ذلك بتحركات مماثلة للشيعة في الامس العراقي القريب لتحديد نقطة التعادل التي ستوضح لكليهما ان لا سبيل امام أي منهما لالغاء الآخر او قهره، وان خيار الحياة والعيش الهانئ الكريم يتنافر بطبيعته مع ارخاص الدماء والتهاون فيها وان الدول تبنى بالعدل والانصاف لا بالظلم والاعتساف.

المخالفات الدستورية لمجلس النواب

ضياء الشكرجي

المخالفة الدستورية الأولى التي اقترفها مجلس النواب في جلسته الأولى، فافتتح عمله لهذه الدورة التي لا تبدو أنها مباركة بارتكاب إثم دستوري، ذلك عندما خالف المادة (55) التي تنص على أنه «ينتخب مجلس النواب في أول جلسة له رئيسا، ثم نائبا أول ونائبا ثانيا بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس بالانتخاب السري المباشر.». وها هو برلماننا الجديد يرتكب الإثم الدستوري الثاني بمخالفة المادة (72) في (ثانيا – ب) حيث تنص على أن «يستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهماته إلى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، على أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوما من تاريخ أول انعقاد له.»، بينما انعقاد الجلسة الثانية في الثاني عشر من آب يعني تجاوز هذا السقف الزمني الدستوري الملزم باثني عشر يوما، لأن آخر موعد لانتخاب رئيس جديد للجمهورية كان يفترض أن يكون في 31 تموز، هذا طبعا إذا افترضنا أن جلسة الثاني عشر من آب ستنتهي بانتخاب رئيس مجلس النواب ثم رئيس الجمهورية.

حسبما أعلن رئيس السن إنه اتخذ هذا القرار بعد التشاور مع كل الكتل السياسية ورؤسائها، بما فيهم رئيس التحالف الوطني، الذي راح يمارس المزايدة بالوطنية، عندما أبدى تحفظه على هذا التأجيل. وهنا حتى لو لم نرد أن نعول على تصريح رئيس السن، فكلنا تابع الجلسة الأولى، وكيف انبرى رئيس التحالف الوطني ليقدم لرئيس الجلسة مجموعة مقترحات كبدائل لموعد الجلسة الثانية، منها بعد أسبوعين أو ثلاثة، أو بعد شهر رمضان. ولا أدري ما علاقة شهر رمضان بالقضايا الوطنية المصيرية. هل أمرهم الله ومن أجل أن يصوموا النهار ويقيموا الليل ويختموا القرآن مرة على الأقل أو ثلاث مرات، وأن يصلي سنيوهم كل ليلة صلاة التراويح، هل أمرهم أن يهملوا أمور البلاد والعباد، عندما يكونون متبوّئين مواقع مسؤولية إدارة أمورها وقيادة عمليتها السياسية؟

أم إن شهر رمضان لا يدع لهم الوقت لمتابعة مسؤولياتهم في هذا المقطع الخطير من تاريخ العراق؟ ربما يكونون معذورين، فالذين ما زالوا على تدينهم، فيما هي أداء العبادات الواجبة منها والمستحبة، تراهم مشغولين بالتسابق مع أيام وساعات شهر رمضان، من أجل ختم القرآن، ويستحب أن يختم ما لا يقل عن ثلاث مرات، وتراهم مشغولين في الليل في قيامه بالصلاة وإحيائه بالدعاء، ثم ليمارسوا أهم العبادات في النهار، ألا هو النوم عملا بالحديث النبوي «نوم الصائم عبادة»، وذلك في قصورهم ومساكنهم الفارهة، والنسيم البارد للمكيفات والمسماة في العراق بـ (السپالت) يداعب أجسامهم الطرية المدللة. ثم يأتي موعد الإفطار لتعد مائدة الإفطار بشتى الصنوف والألوان من الطعام والحلويات، أو يقضون وقت الإفطار بدعوة بعضهم البعض ليتسامروا على الموائد الرمضانية المترفة. أم أنظلمهم، وهم المساكين الذين لا يسمحون لأنفسهم أن تتذوق الراحة والترف والرفاهية، لأنهم نذروا أوقاتهم وأجسامهم وراحتهم وتفكيرهم للعراق والعراقيين؟

هل قسوت عليهم؟ ولكن هم الذين يرددون مقولة «رحم الله من جبّ الغيبة عن نفسه»، وهم والله لم يجبوها عن أنفسهم، بل جلبوها عليها. لماذا هذا الإسراف والهدر في الزمن، الذي هو من زمن هذا البلد ومن عمر أبنائه، ولماذا التبذير بأيام عمر الشعب العراقي، أو لم يقرؤوا قول القرآن «إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين»، حاشا لهم؟ القضية والله لا تحتاج إلا إلى أيام قليلة، لا تتعدى الأسبوع الواحد على أقصى التقديرات، بل يمكن أن تنجز في ثلاث أيام. لكن الذي ينقصهم من أجل إنجاز ذلك الإرادة والجدية الحقيقيتان والإحساس العميق بالمسؤولية، وحرقة القلب على الوطن وعلى الإنسان في هذا الوطن. أما إذا لم تتوفر الإرادة والجدية، فلا تكفي حتى السنة بكاملها وبأيامها الثلاث مئة وخمسة وستين لحين حلول الأول من تموز عام 2015.

وعودا إلى المخالفات الدستورية التي ارتكبتها وترتكبها السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق الجديد، فقد عودونا على المخالفات، بحيث أصبحت مألوفة، وربما غير مستهجنة عند الكثيرين منا. أقول أولم يخالفوا مفهوم الكتلة الأكبر في انتخابات 2010؟ أم ألم يخالفوا عندما بقيت دورة بتمامها وكمالها بدون وزير داخلية ولا وزير دفاع ولا وزير أمن وطني؟ ألم يخالفوا عندما بقيت الدولة أكثر من سنة ونصف السنة بدون رئيس جمهورية؟

سؤال كبير: أين المحكمة الاتحادية من كل هذه المخالفات الدستورية، وكيف نفهم سكوتها؟

والمالكي مصرّ ومعاند رغم الجميع، هو وحده لا شريك، رئيسا لمجلس وزراء العراق، هو مختار العصر، هو القائد الضرورة، هو الرجل القوي الذي تحتاج إليه المرحلة، هو وحده الذي سيدحر داعش، أو دولة الخلافة الإسلامية والإرهاب والإرهابيين. هو الذي بدونه يتوقف نبض قلب العراق، فلا تكون له من حياة من بعد المالكي. لا أتكلم هنا كمعارض للمالكي، ولا كمتحسس من صديق حميم قديم، بل أريد أن أسلم بأن المالكي هو الأفضل من غيره، فأسأل أيهما أهم وأنفع للعراق، أن يصرّ رغم رفض الكتلة السنية والكتلة الكردية وبقية قوى الكتلة الشيعية (التحالف الوطني باستثناء ائتلاف دولة القانون)، ويعطل العملية السياسية ويؤخر عملية تشكيل الحكومة بالاتفاق أولا على الرئاسات الثلاث، والتي لا تتم إلا بحسم التحالف الوطني أولا وليس ثانيا لتسمية مرشحه لرئاسة الوزراء؛ كل ذلك – ولنسلم بهذه القضية – لأنه الأفضل والأكفأ من غيره، أم إن الأهم والأنفع للعراق تنازله لمن يقود العملية السياسية في المرحلة القادمة، حتى لو افترضنا أنه يأتي بمرتبة تالية بعد المالكي في الكفاءة، على فرض كفاءة المالكي.

يا سياسيين، يا قادة، يا زعماء، يا فلتات زمانهم، يا قدرنا السيئ، يا متدينين، يا أتقياء، اتقوا الله في الوطن والمواطن.هل من عاقل منكم يستجيب؟ هل من رشيد؟ هل من وطني؟ أم لا سمع لمن ننادي؟

المعضلة العراقية مرة أخرى .. ما الحل ؟!

رزكار نوري هاويس

ما الحل ..؟ هذا هو السؤال الذي يفرضه الحال العراقي اليوم محليا و اقليميا و دوليا , فالمشهد العراقي بكل ألوانه امام ابصار الجميع ، و ماهو مرسوم على خارطة العالم باسم العراق لا يمثل الان سوى اطار وهمي يحيط بمجموعات بشرية تختلف عن بعضها البعض عرقيا و مذهبيا بل حتى فكريا حضاريا ، ناهيك عن الاختلافات الجغرافية التاريخية ..

فبعد تأسيس دولة بأسم العراق قبل اكثر من تسعة عقود بدمج قسري لأعراق و اثنيات وعقائد مذهبية و دينية في بيئة مشبعة منذ القدم بروح التنافر و محاطة بمحرضات الخلاف ، عول مؤسسو هذه الدولة غير المتجانسة على عناصر الشقاق تلك ضمانة تضمن لهم المصالح و المنافع التي أملوا في جنيها من تأسيس هذه الدولة و ذلك بأمتلاك حرية خلط أوراق لعبة اللاتجانس و اللاتوافق العراقية هذه كلما تطلبت مصالحهم ذلك ، فكانوا الرابحين دائما و الخاسرين كانوا دائما المكونات المتناحرة التي سميت بالشعب العراقي .

ان العراق منذ تأسيسه كدولة ، لم يكن متماسكا او موحدا بل وحتى قبل قيامه كدولة ضمن مساحات دول المنطقة كان عبارة عن ثلاث ولايات (ألموصل – بغداد – و ولاية البصرة) يحكم كل منها وال بإدارة و حكم مستقل عن الاخر و يرتبط برأس الامبراطورية العثمانية مباشرة ..نعم ، ان حالة اللااستقرار و الاضطراب العنيف كانت دائما السمة المميزة لهذه البقعة من شرق المتوسط كدولة تحمل اسم العراق ، كون هذا الكيان لم يقم على اسس عادلة و منصفة بالنسبة للمجتمعات التي حشرت في اطاره ، و لم تضمن لهم حقوق الاحتفاظ بجذور انتماءاتهم التاريخية و الجغرافية و احترام خصوصياتهم القومية و المذهبية و تحترم طموحاتهم المشروعة مع تقدم مسارات الحياة .. فالتجميع القسري لأثنيات و انتماءات قومية و مذهبية متنوعة و تسليم ادارة شؤونها و مصالحها الحيوية بيد سلطات و حكومات استبدادية تحمل افكارا ومناهج قومية و مذهبية طائفية عنصرية و متشددة ؛ كان دائما عنصر التفتيت و انفراط عقد وحدة اطياف و مكونات المجتمع الذي سمي (بالعراقي) ..

ان شعب كوردستان العراق (كوردستان الجنوبية) الذي علق و بثقة امالا كبار على وعود الحلفاء في الحرب العظمى و التزاماتهم المعلنة بحق الشعوب في تقرير مصائرها ، تعرض فور تأسيس الدولة العراقية لأبشع و اقبح حملات الانكار و الرفض المسلحة و غير المسلحة لوجوده و حقوقه التأريخية كشعب اصيل من شعوب المنطقة ، فأضطر هذا الشعب اضطرار المدافع عن النفس ان يلجأ لشتى سبل الدفاع عن وجوده و التي بدأها بمطاليب و أحتجاجات سلمية قمعت بالحديد و النار لتتحول الى انتفاضات و ثورات متوالية بدءا من ثورات الشيخ محمود الحفيد و مرورا بثورات بارزان و ثورة ايلول التي قادها الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة القائد القومي الراحل مصطفى البارزاني ، و من ثم ثورة (گولان) التحررية الرافضة لأتفاقية الحكومة العنصرية العراقية و الشاهانشاهية الايرانية المعروفة بأتفاقية الجزائر عام 1974و التي جلبت المزيد من الخراب و الدمار و الانقسام على البلد ... و الى ان توج الشعب الكوردي في كوردستان العراق ثوراته و انتفاضاته بأنتفاضته الكبرى ربيع عام 1991لينصرفوا (برغم الاشكال المنوعة من التآمر) من بعدها الى بناء

العراق منذ تأسيسه كدولة ، لم يكن متماسكا او موحدا بل وحتى قبل قيامه كدولة ضمن مساحات دول المنطقة كان عبارة عن ثلاث ولايات .

المجتمع الكوردستاني العراقي على أسس ديمقراطية حرة تتواءم مع روح العصر و قد حققوا فعلا انجازات حضارية مهمة لفتت اليها انتباه العديد من الاطراف الدولية و اشادوا بها و بقدرة شعب كوردستان العراق على ادارة شؤونه بنفسه برغم المصاعب الجمة التي كانت تحيط به ..

وهنا لابد من التأمل و التفكير بأعداد الضحايا و الخسائر المادية و المعنوية التي لحقت بجميع الاطراف عبر كل تلك العقود الطويلة من الثورات و الانتفاضات التي استغرقت كامل الزمن العراقي كدولة .. هذا فقط ضمن مساحة الصراع الكوردي مع الانظمة التي تعاقبت على حكم العراق يضاف عليها الخسائر و الضحايا التي لايمكن حصرها بسبب سياسات القمع المتعصبة التي انتهجتها تلك الحكومات التي كانت بمجملها تمثل (أقلية سنية بالغة التعصب في نزعاتها العنصرية القومية و المذهبية الطائفية) ضد الاثنيات العرقية و اتباع المذاهب و الاديان الاخرى في البلد من التركمان و الاشوريين و الكلدان و الصابئة و اتباع المذهب الشيعي و غيرهم من الاطياف القومية و المذهبية ، بل و حتى ابناء المذهب السني انفسهم لم يسلموا من سياسات البطش والتنكيل الوحشية التي مارستها حكومات الدكتاتوريات السنية المتطرفة بحقهم بما فيها الانقلابات العسكرية لتلك الحكومات على بعضها البعض و ما رافقها من تصفيات و مجازر دموية ..

و بالعودة للسؤال الذي طرحناه في بداية هذا الموضوع ..(ما الحل ؟) ، أقول ان واقع العراق اليوم ليس بالحالة التي انفتقت فجأة من العدم او بين ليلة و ضحاها ، بل هي مسالة ترتبط بجذورها بواقع مر و مأساوي بمساحة تأريخ العراق قبل و بعد تأسيسه كدولة (هجينة) و الى يومنا هذا .. واذا كان الحل هو في التقسيم الذي يستغربه البعض و يستنكره بعض اخر تظاهرا او نفاقا ؛ اؤكد القول (ان كيان الدولة العراقية)منذ تاسيه كان مقسما بالاساس (روحيا و فكريا) و ان الاحداث التي صاغت تأريخ هذا الكيان الهش عززت بقوة هذا التقسيم و كل ما يتطلبه الامر الان هو الجرأة على اعلان هذا الواقع ، فمشروع الدولة العراقية القومية ، او المذهبية المتطرفة سنيا كان او شيعيا ، ثبت فشله و ان تطورات الاحداث تؤكد على ان استمرار العراق كدولة موحدة ، او انعاش هذه الفكرة حالة ميئوس منها و لا تجدي نفعا ، اما الاستمرار

على هذا الوضع و المنوال البشع فمعناه ازهاق المزيد من الارواح

و اسالة المزيد من الدماء و المزيد المزيد من الخراب و الدمار و التخلف الحضاري الانساني و بالتالي المزيد من الحقد و اليأس اللذين يجران الى المزيد من العنف و الارهاب و اتساع رقعتيهما في عموم المنطقة ..

ان معالجة الحال بات لاينفع معه لا الوعظ و لا النصيحة ، فالامر صار يتطلب بحدة و الحاح الى مواقف و اجراءات واضحة و حاسمة ، و فكرة التقسيم هو الحل الامثل لأنهاء صراعات و خلافات دموية استغرقت عقودا طوالاً و تفاقمت و تعاظمت نحو الاسوأ يوما بعد آخر . انها فكرة الحل التي يجب ان يفكر فيها و يتبناها الجميع ، قد يكون الامر مؤلما و مفجعا للبعض ، لكن العلاج الفاعل و المؤثر لهذا الداء العراقي العضال يستوجب هكذا جراحة مؤلمة .

و عليه فإن المجتمع الدولي برمته و القوى العظمى بالذات مطالبة بتدخل جدي و حاسم نحو تثبيت و ترسيخ فكرة هذا الحل .. ان يتدخلوا كحكام منصفين و يحكموا بعدل و يحددوا لكل ذي حق حقه ، بمشروع حل ترعاه الامم المتحدة و بشكل يضمن المصالح الانية و المستقبلية للجميع دوليا و اقليميا و محليا ..

الانهيار.. في صلب العملية السياسية

صادق الازرقي

ترددت كثيراً قبل ان افكر بالكتابة مجدداً، بعد الانهيار المدوي لمفاصل الحكومة (والدولة ايضا) اثر احداث العاشر من حزيران الماضي، التي هي نتيجة اعتيادية وكانت متوقعة لانتكاسة النظام السياسي فيما يعرف بالعراق الجديد

فهي ، وكذلك المؤسسة العسكرية المشكلة بعد نيسان 2003 على انقاض جيش النظام السابق؛ لأن مسؤوليتنا كأفراد احرار توجب علينا ان نشارك في التقويم بدلا من ان نبكي على الاطلال، او ان ننكفىء في ظل عقد نفسية جديدة لن تبقي لمعالم التفاؤل اثراً.

قررت الكتابة عن هذا الانهيار انطلاقا من حقيقة ان اغلبية سكان العراق بشتى تنوعهم مضطرون الى العيش على هذه الارض، اذ لن تتوفر الفرصة لشعب بأكمله للانتقال الى ارض اخرى لادامة حياته، برغم ان السياسيين اوصلوه الى حالة يتمنى فيها العيش في أي مكان عدا هذا العراق المبتلى.

لقد شخصنا في مقالات لنا طيلة السنوات العشر الماضية، وتوقعنا بوادر الانهيار هذا، بل ترقبنا الاسوأ منه؛ ولست محتاجاً للتذكير بتلك المقالات، فما اكثرها، كما اننا لسنا بصدد اعادة التذكير بالتوقعات التي تحققت في الاسابيع الماضية على ارض الواقع، اذ اننا نسعى الآن الى البحث عن علاجات برغم انها، اي المعالجات خرجت من ايدي سكان العراق، الذين صوتوا مرة اخرى في الانتخابات العامة الاخيرة على اسس طائفية واثنية؛ فغربت عنا مظاهر الكفاءة والمواطنة والتحضر، ولن نعرف حتام!.

ويظهر ان تاريخ هذه الارض يأبى الا ان يعاود دورته ومقدمات انهياره، كما يظهر اننا لم نستفد من العبر فنقع في الهاوية في كل مرة, ولا بأس هنا ان نذكر بما كتبه المفكر علي الوردي في مؤلفه القيم «دراسة في طبيعة المجتمع العراقي»، وتحدث فيه عما اسماه «الادواء التي كانت تنخر كيان الدولة» في العهد العثماني، التي ادت الى انهياره؛ ومقارنتها بالاوضاع التي سبقت الانهيار الاخير لدينا، تتبين لنا حقيقة تلك الدورة الجهنمية التي وقع فيها العراقيون، وادت الى خراب بلدهم، والى هلاكهم؛ وسيتعاظم هذا الهلاك والفناء قطعاً، اذا لم نفلح في الاصلاح وانقاذ الوضع.

يقول الوردي، ان «المدام ديولافوا» التي تجولت مع زوجها في العراق عام 1881 تحدثت عن مبلغ تفسخ الموظفين والضباط و استنتجت انها ستكون عامل انهيار للدولة العثمانية، فقالت في كتابها «رحلة مدام ديولافوا «، ان «احد رؤساء الدوائر في بغداد تعهد بتشييد بناية عامة فبناها مرتين اذ هو في المرة الاولى لم يضع لها اساساً ثم عمد الى احراقها فحصل من جراء ذلك على مبلغ كبير من المال»، وتضيف «ان قواد الجيش كثيراً ما يفتخرون بسفرات حربية غير حقيقية يقومون بها ليتقاضوا عنها المبالغ المقررة لها؛ وحدث مرة ان سار بعض الضباط الكبار بجيش لا وجود له وبعد قليل اخبروا الباب العالي ان الجيش قد ابيد عن بكرة ابيه.. وهم انما فعلوا ذلك لتغطية ما كادوا يتعرضون له من فضيحة بيع اسلحة كثيرة والتصرف بمرتبات الجنود»، مردفة، ان «المناصب و الوظائف الكبيرة كانت تعرض بما يشبه المزايدة حيث تمنح لمن يقدم رشوة اكبر» وتستدرك «لا ننكر وجود بعض الاتقياء الصالحين من موظفي الدولة آنذاك ولكن اولئك كانوا قليلين جداً ولعلهم يعدون نشازاً بين زملائهم».

ورأت ديولافوا، وعلي الوردي، في تلك الافعال، وغيرها عوامل تفسخ وانهيار الامبراطورية العثمانية.

كتب علي الوردي دراسته تلك عن طبيعة المجتمع العراقي، في عام 1965، وكان كمن يحذر من المقبل من الايام، وقال بصريح العبارة ان «الشعب العراقي منشق على نفسه وفيه من الصراع القبلي والطائفي والقومي اكثر مما في أي شعب عربي آخر ـ باستثناء لبنان ـ «، بحسب تعبيره، واشترط كعلاج تطبيق النظام الديمقراطي، رابطاً ذلك بانتشار التعليم والتمدن و بما اسماه «تعويد الشعب العراقي على الحياة الديمقراطية»، موضحاً، «اذا بقينا نتظاهر بالديمقراطية قولا ولا نمارسها فعلا فسوف نظل كما كنا يسطو بعضنا على بعض الى ما لانهاية!»، مشدداً على ان «الشعب العراقي لابد له ان يتطور في تفكيره كما تطورت الشعوب الاوروبية قبله».

اضطررنا لهذا الاقتباس الطويل؛ لإلقاء الضوء على تلك الدورة الجهنمية من العنف والخراب التي تعصف بالعراق، و يظهر ان ليس من السهولة بمكان ان تضع اوزارها، وان يركن الناس الى السلام والاستقرار؛ اذ ما اشبه اليوم بالامس،

وان كان الحاضر اشد مرارة وهولا و دفعاً الى اليأس. ان مقدمات الاخفاق في الحياة العراقية التي اعقبت اسقاط النظام المباد، التي اوصلتنا الى الكارثة الاخيرة، كثيرة والناس عرفتها وخبرتها اكثر منا، واكتوت بنارها طيلة السنوات العشر، ولن نحيط بها في هذا المقال القصير. ولكننا نقول، اننا اخفقنا بامتياز في اقامة مجتمع مبني على اسس العدالة والانسانية، ولقد اضعنا الفرصة التي توفرت لنا اثر انهيار النظام الدكتاتوري السابق، فلم نفلح الا في خلق العداوات والبغضاء بين ابناء المجتمع؛ فامتدت جذور الكراهية والحقد بين المحلات، وفي المؤسسات، واصبح امراً اعتياديا ان يخاف الفرد من جاره، بل تمددت عوامل البغضاء الى الاسرة الواحدة، والى النوع الانساني، ولو كنا فعلنا الصحيح لتجنبنا مزيداً من الدماء والخسارات واطمأن الناس على حياتهم ومستقبلهم وافتخروا ببلادهم.

ان مجتمعات عدة في العالم بنت اسسا راسخة لحياتها، وبرغم تنوع اعراقها واديانها وطوائفها، الا ان العامل المشترك الذي وحدها هو تحقق شروط المساواة والعدالة والانسانية في بنائها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الى الحد الذي يدفع شخصاً افريقياً او اسيوياً هاجر الى اميركا مثلا، الى الافتخار بالقول انه اميركي، اما نحن ففعلنا العكس تماما، وعملنا على تشظي المجتمع الى الحد الذي اصبح كل انسان عراقي يشعر ان الوضع السياسي الجديد قد خذله ولم يلب طموحاته، وفقد الناس روح المواطنة والوحدة الانسانية، وما عادوا يتحمسون للدفاع عن البلد.

واقتيد الناس سياسياً واجتماعياً وحتى اقتصادياً على اسس غير سليمة، واقحم العرق والدين والطائفة في الوضع السياسي بقوة؛ فتكرس الانقسام في كل شيء؛ وبرغم انني شخصياً لم اثق منذ وقت مبكر بمجمل العملية السياسية التي بنيت على اسس خاطئة من التحشيد الطائفي والاثني، وانتجت دستوراً اعرجَ ونظاماً انتخابياً بائساً، فانني ازعم ان الفرصة لم تزل مؤاتية لانقاذ الناس، اذا توفر القصد اصلا، واذا سارع سياسيون حقيقيون الى التحرك المنطقي، المنسجم في الاقل مع ما يوفره علم السياسة، واذا جرت تلبية مطالب الناس والاستجابة لحقوقهم وتحقيق المساواة والعدالة بينهم والارتقاء بالخدمات وغيرها، واننا بذلك سنكون مطمئنين على مستقبل البلد؛ اما الاكتفاء بالحديث عن المؤامرات والتهيؤ للمعارك، فلن يجديَ نفعا ولن ينقذناً من ورطتنا ولن يعيد لنا آمالنا التي ضاعت واشرفنا بها على الموت والفناء.

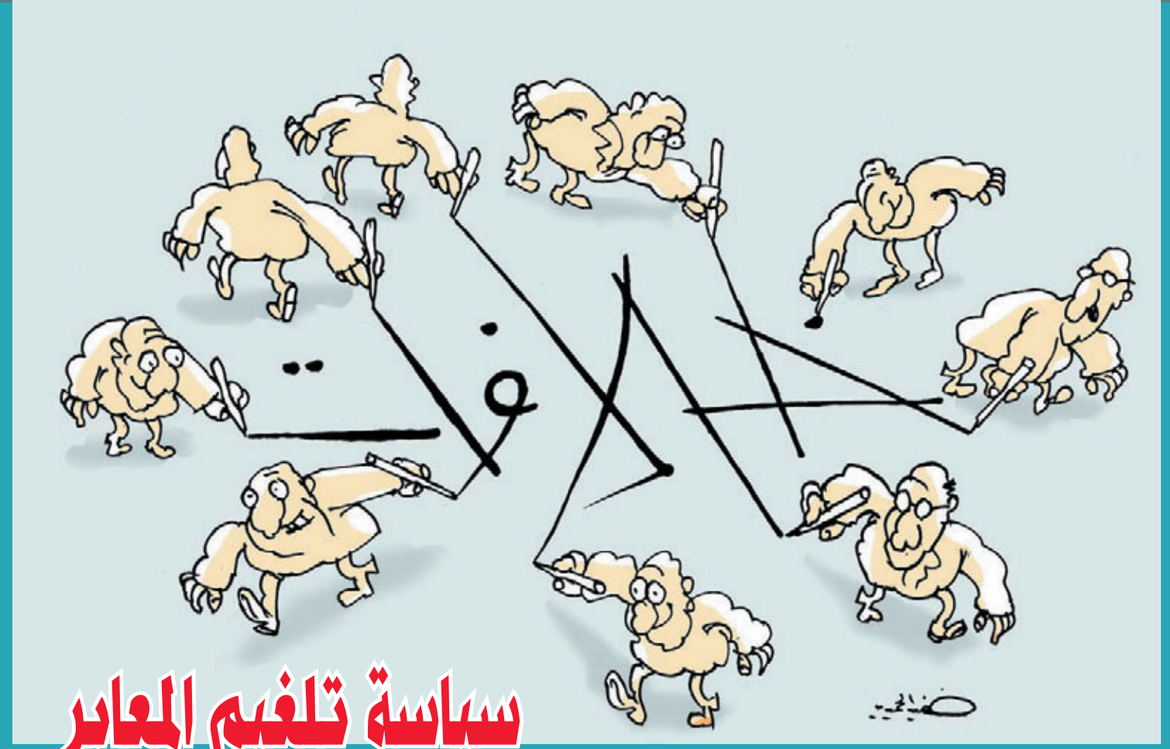

سياسة تلغيم المعابر

عبد المنعم الاعسم

فرض اتهامات رئيس الوزراء نوري المالكي لادارة اقليم كوردستان بايواء الارهابيين، اخذت من قبل ممثلي الجماعات السياسية العراقية بعدم الاكتراث وطالب وتشكك بعضهم بالواقعة ودعوا الى تقديم بيّنات على هذا الاتهام، فيما عدّه المراقبون والمحللون المحايدون كمحاولة تصعيد، غير ذي حكمة، على جبهة حساسة لا تتحمل مثل هذه المخاشنات إلا في حساب تلغيم المعابر الى الحل السياسي لأزمة العراق ومنع تغيير الادوات والسياسات والوجوه التي تسببت في الكوارث الامنية والسياسية التي تعصف بالبلاد.

وإذ لا يتفهم المتابع الموضوعي جدوى وحصافة بعض التصريحات التي سجلت نفسها على الجانب الكوردستاني بصدد التصورات الاستباقية لمستقبل الاقليم، وحول التعاطي مع الرموز المشجعة للتطرف والعنف والطائفية المضادة، فان الشكوى من هذا إذ تعالج عادة في القنوات السياسية والدستورية فهي لا تبرر تزييت ماكنة التهديدات وتبشيع مواقف الاقليم والكورد وزج عقد الشراكة في الوطن وسلطة القرار والمصير الواحد الى شكل من اشكال الفرضية القابلة للانكار، وسيكون هذا الموقف شديد الخطورة عندما يتبناه الرجل الاول في ادارة الحكومة والدولة.

اقول، بدلا من تنشيط المعابر المختلفة لحل ازمة الرئاسات بما يعبئ الدولة والمجتمع لدحر الارهاب والعصيان المسلح في الموصل ومناطق اخرى فان التقويم اليومي للاحداث والمواقف يحمل على الاعتقاد بان كابينة رئيس الوزراء تقود المعركة خارج ساحاتها الرئيسة وتنشغل في تسويق مظلومية، مشكوك فيها، من مؤامرة مزعومة ينخرط فيها كل من يرفض الولاية الثالثة للمالكي، ويشاء اصحاب هذه المعركة العبثية ان يوسعوا دائرة الخصوم، بل ويصطنعوا المزيد من الخصوم، بفتح معركة مع الاقليم، مصحوبة بفيض من الريب والشكوك والطعون في جدوى الاخوة بين العرب والكورد.

العلاقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان لا ينبغي ان تُختزل الى لعبة التلغيم، واستعداء الجمهور وشحنه بالكراهية القومية والتهديد والتصعيد الاعلامي والاتهامات لأنها لا تتعلق بالاعتبارات والصلاحيات الادارية الدستورية فقط بل وتتصل بجوهر هيكلية الدولة العراقية ومستقبلها كدولة متعددة القوميات والعقائد والانتماءات، ويلزم ان يجري التذكير بخطورة البناء على ردود الافعال والمراهنة على الكسب الاعلامي القائم على توليف الشائعات والتسريبات المغشوشة.

في السياسة، وكذلك في التكتيك العسكري، لا يُعد تلغيم المعابر ضروريا، ونافعا، إلا حين تكون قد اشرفتَ على الهزيمة، أو ان الدائرة وهوامش المناورة قد ضاقت من حولك، فتسعى الى عرقلة تقدم "العدو" وتُشاغله ريثما تنجو، او تُحسّن شروط الاستسلام.

وفي كل الاحوال، يعكس تلغيم المعابر هشاشة تقنيات المناورة، وانهيار الدفاعات النوعية، لكن التجارب اكدت ان تلك الالغام "الوقائية" قد تنفجر باصحابها وتلحق بالمدافعين، المهزومين، افدح الاضرار، وهذا (كمثال عسكري) ينطبق على تلغيم الملفات السياسية في محاولة لخلط الاوراق واثارة الريب والشكوك والتهديدات، بدل فتحها والبحث عن مفاتيح واقعية لتسوية الخلاف الذي يقال انه لا يفسد للود قضية.. إلا حين يهدد كرسي السلطة.

" نظام الفرد الواحد ليس سوى اختراع ابتدعه الشيطان ليخلد بين الناس عبادة الأصنام ويروج بضاعة الوثنية ".

توماس بين- كاتب ومخترع انكليزي

العراق.. بين الفيدرالية والتقسيم

منال داود

تندر الفرص وتضمحل الحلول امام الاتون الذي يمر به العراق الان فقد اصبح صوت البارود يعلو على كل صوت ولون الدماء يضرج خطب السياسيين ويبدو اننا تجاوزنا مرحلة الحلول السلمية والحوار وغيرها من نداءات العقل و الحكمة التي يتضح يوما بعد يوم انها لا تدور البتة في ذهن الاطراف المتناحرة ...

فكل يعزف على ليلاه وكل يريد ان يكون صاحب الكلمة العليا واليد الطولى فبات الحل السياسي بعيد المنال وغير مطروق في المرحلة الراهنة فاما ان يستمر القتال حتى يرث الله الارض و ما عليها او التقسيم الذي بات بمثابة حائط مبكى للكثيرين ممن ينادون به بمزيد من الحسرة و الالم كحل امثل لخروج العراق من ازمته الحالية ووضعه المزري مشيرين الى ان هذا الحل قد تبناه دستور العراق النافذ لعام 2005 الذي نص في مادته الاولى على ان (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مسقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) وفي هذا النص دلالة واضحة وصريحة على اعتناق المشروع الدستوري للنظام الاتحادي او الفدرالي شكلا لجمهورية العراق ..

والحقيقة ان النظام الفدرالي او الاتحادي وكما عرفه فقهاء القانون الدستوري " يقوم بين عدة دول تتنازل كل منها بمقتضى الدستور الاتحادي عن بعض سلطاتها الداخلية وعن سيادتها الخارجية للكيان القانوني الجديد المسمى بالدولة الاتحادية او الفيدرالية " وهذا يعني ان الاتحاد الفيدرالي او المركزي هو فقدان الدول الاعضاء لشخصيتها الدولية لتكون مجرد اقسام دستورية داخل الاتحاد ولذلك تضحى مجرد دويلات تتشكل منها الدولة الفدرالية نظرا لفقدانها السيادة الخارجية وجزءا من السيادة الداخلية . وهذا يشير الى ان ما يذهب اليه بعض السياسيين المنادين بالتقسيم كحل للوضع الراهن بدعوة تبنيه من قبل المشروع الدستوري في دستور العراق النافذ لهو تفسير مغلوط للمادة الدستورية وفهم قاصر لها فقد جاء النص الدستوري واضحا قاصدا تكريس الوحدة بين مكونات دولة واحدة بسيطة وانضوائها معا في شكل اتحاد مركزي تحدوها رغبة في ذلك الاتحاد تقوم على عدة عوامل منها تعدد الامم او القوميات في داخل تلك الدولة لذلك فان من يصنف الفيدرالية على انها تقسيم هو مخطئ وعليه مراجعة التجارب الفيدرالية المطبقة في دول كثيرة كتبت لها النجاح وحولتها الى مصاف الدولة المتقدمة دون ان ينقص من سيادتها او وحدتها شيء ..

وسواء كان التقسيم الذي ينادي به بعض الساسة مبني على مفهوم قاصر للمادة الدستورية او كان يراد به التقسيم الفعلي بان يصبح العراق عبارة عن دول واهنة مجزأة تشكل كل منها دولة مستقلة فانه أي التقسيم ليس بحل بل هو تعقيد و تازيم وتصعيد للازمة التي يمر بها العراق اذ وكما هو معروف ان العراق يتكون من طائفتين رئيسيتين هما السنة والشيعة وهاتان الطائفتان متداخلتان مع بعضهما البعض ومن الصعوبة بمكان بل من المستحيل ان يتم فصلهما عن بعضهما لا نهما ترتبطان بعرى كثيرة من الدم والقرابة والروابط العشائرية والتاريخية تشكلان مع بعضهما – بالإضافة الى الاطياف الاخرى - الكيان البنيوي للمجتمع العراقي وبعضها قد ارتضى العيش في محافظة واحدة منذ الازل فمن سيقرر اي طائفة ستخصص لها ارض معينة في العراق وعلى أي اساس سيتم اجلاء الطائفة الاخرى الى الارض الجديدة التي ستخصص لها ؟ بالإضافة الى ان مسالة التقسيم هي الاخرى معقدة وعصية حيث انه لا ملامح واضحة وحدود معروفة لبعض المحافظات فبعضها توسع على حساب البعض الاخر نتيجة التقسيمات الادارية المتباينة والمتعاقبة التي ادت الى طمس بعض تلك الحدود وهذا بالطبع سيدخلنا في حرب اخرى هي حرب الحدود على اعتبار ما سيؤول اليه التقسيم من اعادة ترسيم الحدود وتقسيم الارض الذي قد لا يرضي الاطراف الاخرى.

من هنا لا بد لنا ان ندرك حقيقة واحدة هي ان التقسيم هو محض وهم ولا يمكن ان يحدث على ارض الواقع لاستحالة تطبيقه عمليا رغم تعالي الاصوات المطالبة بذلك بعد ان يئست من المصالحة والتعايش السلمي بين ابناء المجتمع العراقي الذي كان واحدا ففرقته المذاهب شيعا و احزابا فصار الامن والحياة الكريمة اضغاث احلام واضحى التقسيم شعارا تقدميا لها متناسين انه – مع استحالته عمليا - سيدخلنا في جحيم حروب اخرى اشد استعارا ويحولنا الى دويلات طائفية تعيش بعضها على رفات البعض الاخر تؤججها الصراعات الجديدة التي ستحاول الاستئثار بالثروات الطبيعية والمياه وطرق النقل مما يعني ان سيول الدماء العراقية ستجري بقوة وبدون توقف فبأي منطق اذن يكون التقسيم هو الحل ؟ وهو لن يجلب للناس سوى الدمار و الاهوال ولن يصب الا في مصالح حزبية لا تأبه بالدم العراقي ولا يحركها الا متبنياتها الذاتية اللاهثة وراء السلطة حتى وان كانت مبنية على جثث ابناء العراق وجماجمهم .

لقد بات من الحتمي والعراق الان يمر بلحظات حرجة اللجوء الى الحل الفيدرالي كسبيل وحيد للخروج من عنق الزجاجة وهو حل مشروع تبناه الدستور النافذ وصوت عليه الشعب باستفتاء عام حيث لا يبدو ان هناك المزيد من الوقت نضيعه ونحن على حافة انهيار كبير اذا ما حدث فانه ينذر بكارثة لا افاقة منها فهو على اية حال اهون الشرين .

الكورد الفيليين والمعادلة الخبيثة

جلال باقر

فرض بعد كل هذه السنين التي مضت والسعي وراء الحصول على الحقوق المغتصبة وارجاع الاعتبار للمكون الفيلي العراقي الشريف ، هذا المكون الذي لايحتاج الى تزكية من احد لانه معروف بمواقفه الرائعة والمشرفة ووقوفه بوجه النظام الدكتاتوري العفلقي العفن وقبلها في وجه الذين نفذوا انقلاب 8 شباط المشؤوم اسبوعاً كاملاً في الوقت الذي لم تسع اي من الاحزاب العراقية للمشاركة او تقديم المساعدات لهم وبقوا يدافعون عن ثورة 14 تموز المجيدة بأبسط الوسائل المتاحة لهم ، ومساهماتهم ومشاركاتهم لغالبية الاحزاب العراقية المناهضة للدكتاتورية الغاشمة وتقديم القوافل من الشهداء ، لم نرى اية مبادرة جادة وكفيلة بارجاع حقوقهم المغتصبة من قبل الحكومة العراقية الحالية والتي سبقتها .

الى الان يعامل الكوردي الفيلي كأنه مواطن من الدرجة الثانية بل يعامل وكانه من الاجانب المقيمين في العراق ، والى الان تحول معاملاتهم الثبوتية الى شعبة الاجانب في مديرية الجنسية العامة ويحسبون وكانهم ليسوا عراقيين في الوقت الذي يوجد من هم في الحكومة العراقية من اصول تركية او ايرانية شركسية كانت ام فارسية او بدوية حجازية او نجدية .

اما المؤتمرات التي عقدت وتعقد بين الفينة والاخرى فهي ليست بالمستوى المطلوب بل على العكس تحاول ان تصور الكورد الفيليين بانهم غير قادرين على ان يكون لهم ثقل في العملية السياسية وتكون لهم المشاركة الفاعلة ويكون لهم من يمثلهم في البرلمان وفي الحكومة ايضاً ، وتصدر بعض التوصيات والتي ان تمعنا النظر بها وحتى لغوياً فليس لها اي تأثير يذكر لانها غير ملزمة وغير قابلة للتطبيق بل هي من اجل ترضية بعض الاطراف وتمييع المشكلة المستعصية وتصويرها وكانها محلولة اساساً ولا تحتاج الى وضع الحلول الملزمة لجميع الاطراف .

ان جميع الاحزاب العراقية عربية كانت ام كوردية تريد من هذا المكون ان يكون تابعاً لا مشاركاً ، خاضعاً لهم ومطيعاً لا صاحب قرار ، ولايمكن ان يكون خارج هذه الدائرة الضيقة وعليه ان يقبل بقليل القليل ايضاً وعليه الواجبات وليست له اية حقوق ، هذه المعادلة الخبيثة والقذرة هي التي تحول دون وصول المكون الفيلي الى ما يبتغيه من حقوق وما قد اخذ منه ، وبالنتيجة يريدون ان تضيع هذه الحقوق ويبقى الحال كما هو عليه .

ان الكورد الفيليين ومانراه من تجاهل الاحزاب العراقية جميعاً والحكومة العراقية الحالية امامهم طرق عدة والتي تساهم في تفعيل وتقوية موقفهم السياسي والفاعل في العملية السياسية ويكونون مشاركين اقوياء لا تابعين ضعفاء ، واضعين للحلول لا منتظرين من الاخرين ان يجدوا لهم الحلول ، عليهم ان كانوا في الاحزاب العراقية ان يطرحوا مشكلتهم لا ان ينسوها على اعتبار ان اجندة هذه الاحزاب لاتسمح لهم في الوقت الحالي بطرح هذه المشكلة ، وان يكونوا ناشطين في هذه الاحزاب ويكون جل اهتمامهم قضية هذا المكون وهذا من حقهم ، وعليهم ان كانوا مشاركين في الحركات والاحزاب الكوردية الفيلية ان يكونوا ايضاً ناشطين وفاعلين لا ان يكونوا اتباعاً صماً بكماً عمياً لايفقهون ، وعلى المواطن العراقي الكوردي الفيلي ايضاً ان كان في الداخل او في الخارج المشاركة والمساهمة بتقديم الدعم وبكل السبل المتاحة حتى لو كان بأبداء الرأي ، واخيراً على الكورد الفيليين ان يكون لهم كيان مستقل يستطيعون من خلاله ان يكونوا فاعلين وغير تابعين لهذه الجهة او تلك ولا يحاولوا هم ايضاً تصوير المسألة على انها غير ممكنة بل على العكس من ذلك انها ممكنة وقابلة للتنفيذ ، ويجب الا ينسى الجميع ان على الكوردي الفيلي ان يكون مشاركاً في العملية السياسية لا تابعاً لأنه وبكل بساطة لايمكن ان يحصل على اية حقوق مادام ملتصقاً بوهم شعار الديمقراطية الذي تحمله جميع الاحزاب العراقية عربية كانت ام كوردية لأنه بهذا الشعار يصلبون قضية الكورد الفيليين .

كوردي فيلي رئيسا لحكومة بغداد المقبلة

طالب مراد

لازالت ترن في أذني الكلمة الشهيرة للعقيد فاضل المهداوي رئيس محكمة الشعب عندما قال في معرض رده على أحد الشهود الراغبين في السخرية منه " يالله يالله ..... احنه مو بلوش" ..... وقتها لم أكن أعلم الكثير أو القليل عن كلمة البلوش هذه ، و لكن في اليوم الثاني و عندما تقدم المهداوي باعتذار مطول عما قال ، عرفت من هم البلوش.

كان مثل هذا الاعتذار قمة النقد الذاتي من رجل ملتزم ، الآن أتساءل مَن من الحكومة العراقية أو بعض المتمسحين في أعتاب المعارضة العراقية لديه نفس هذه الأخلاق و بوسعه أن يعتذر إن تجاسر و أخطأ يوما ما في حق أي قومية من قوميات العراق أو أي من رموزه الوطنية ؟، من لديه الجرأة أن يراجع نفسه و يعتذر إن قلل من شأن أو حق إحدى القوميات، من لديه نفس أخلاقيات المرحوم المهداوي ليفعل مثلما فعل .

ما حداني إلى هذا التفكير هو التحول الكبير الذي يشهده العالم صوب مزيد من الاعتراف بحق جميع القوميات و الأعراق و الأديان في الحياة المتساوية و التمتع بحقوقها كافة مهما تضاءل عددها ، يكفل لهذا الاتجاه استمرار موجة من الانفتاح السياسي و التدفق المعلوماتي و هشاشة الحدود المتآكلة بين البشر يوما بعد آخر ، لكن يبدو أن العراق وحده خارج المشهد العالمي ، فلازال هناك من العراقيين من لا يتورع عن سب أصحاب قومية أو دين إن لم يكن بالتصريح فبالتلميح ، هؤلاء يسيرون عكس اتجاه التاريخ و يذكروني في توجههم هذا بالمثل العراقي الدارج الذي يقول " مثل بول البعير لوره يرجع " .

نعود إلى البلوش و أقول أن لظروف عملي أتيحت لي الفرصة تلو الأخرى للوجود عن قرب من هذا الشعب و زرت عاصمة إقليمهم "قويته "، ووجدتهم من أطيب الشعوب ، و هم من أصول آرية آي ذوى قرابة مع الفرس و الكورد، و منذ أسبوعين تناقلت الأنباء خبر تعيين الرئيس الباكستاني برويز مشرف بلوشياً في منصب رئيس وزراء البلاد ليحكم 130 مليون شخص يتكلمون بأكثر من سبعة لغات ، و حسب الإحصائيات الرسمية للباكستان فان البلوش لا تتعدى نسبتهم ال5% من التعداد العام للبلاد – و العهدة على الحكومة الباكستانية في هذه الإحصائيات .

و هنا تعالوا نتخيل مثل هذا الأمر في العراق ، ماذا لو وصل إلى سدة الحكم آشوري أو كلداني ، أو صابئي ، طبعا ستكون هذه هي نهاية العالم لأشخاص من عينة الأخ (.....) و أمثاله من العنصريين ، و سيملأون الدنيا صراخا و عويلا بعد أن يقلبوها رأساً على عقب ، و السبب هو أن أحد أبناء الأقليات العددية وصل إلى منصب أعلى في الحكومة ، و هو ما لا يرونه أبدا من حقوق الأقليات ، لأن فهمهم للمساواة و الحرية قاصر للغاية و لا يتعدى حق الأغلبية في الحكم و انصياع الأقلية لها و الرضا بما يلقى لها من فتات و أن تحمد الله على هذا و يكفي أنه لا ينكل بها أو تتعرض للجينو ساید أو الأنفال.

و لو أن الزمان عاد بنا في العراق عقوداً خمسة أو أكثر مضت و حدث هذا التصور فربما غدا مقبولا ، أو على الأقل لم يكن ليلاقى ما من الممكن أن يلاقيه الآن من معارضة متعسفة ، فالذي حدث بالعراق في العقود الأخيرة هو مزيد التسلط الشوفيني ، و بينما العالم ماضٍ نحو مزيد من إهمال الانتماء القومي كمعيار لتولي منصب رفيع أو حكومي فإن العكس تماماً هو السائد لدى العراقيين حتى في أوساط بعض المعارضين منهم ، تراهم يخشون وصول هذا أو ذاك لمنصب عال لمجرد انتمائه لقومية أو أقلية بعينها ، حتى كانوا من المدافعين بالكلمات الآن عن حقوق هذه القوميات .

أتساءل لو نظرنا إلى الكورد الفيليين باعتبارهم كورداً و شيعة في الآن ذاته ، ألا يمثلون بذلك أغلبية ضمن الشعب العراقي وفقاً لمعايير الأستاذ (...) " أبو الأرقام - عادل شعلان زمانه " ؟؟ الذي لم يترك قومية أو مذهب أو شخصية بالعراق إلا و نالها بقلمه و لسانه السليط عبر صفحات الجرائد و المواقع العراقية ؟ فهل يشفع ذلك لأحدهم للوصول إلى الحكم ؟

إن تشدق البعض بحقوق الأقليات الآن في العراق لن يصمد طويلاً أمام الاختبار العملي طالما حصروا هذه الحقوق في مجال ضيق من "حق الحياة و البقاء" ، و هي الحقوق المكفولة عالمياً و دون نقاش للحيوانات و النباتات حفاظا على التنوع البيئي ، بينما المفترض أن حقوق البشر تتعدى ذلك إلى الحقوق المدنية و السياسية بأشكالها كافة ، و لكن أن الأمر سيأخذ وقتاً أطول لتطبيقه و توسيع نطاقه على بنى الإنسان و في العراق تحديداً .

الكورد الفيليون في ديالى، امانة في عنق البيشمركة

حسين القطبي

فبعد ان تركت القوات العراقية مواقعها سارعت ميليشيات داعش الى دخول ناحيتي السعدية وجلولاء، قبل غيرها، والسبب هو ان الاكثرية في هاتين البلدتين هم من الكورد الفيلية "شيعة"، والهدف هو قتل اكبر عدد ممكن من السكان، باسرع وقت، وترويع ابناء النواحي والقرى الكوردية الشيعية المجاورة.

وليت امر القوات المسلحة انتهى عند انسحابها واخلاء هذه القصبات، فعندما توجهت طلائع البيشمركة لانقاذ السكان في السعدية، عادت القوات العراقية الحكومية هذه الى قصف قوات البيشمركة، التي تعرضت حينها لحرب على جبهتين هما داعش، ومؤازرها الجيش العراقي.

الا ان اصداء هذه الجريمة لم تصل لاسماع الاعلام الحكومي، او تعمد اخفائها عن قصد، لان ذلك لا يتماشى مع الحملة الاعلامية الرسمية المعادية للكورد، وتجريمهم، وتخوينهم، ومن شأن انتشار خبر كهذا ان يفتح اعين المواطنين العراقيين، وخصوصا الشيعة، على الحقيقة المرة.

اضطرت قوات البيشمركة، التي لم تكن بالعدد الكافي حينها لمواجهة الفريقين معا، ولم تكن الكفة متوازنة فاضطرت الى التراجع، بعد ذلك توقف القصف الحكومي على السعدية اذ دخلتها ميليشيات داعش وتحصنت في بيوتها، كل ذلك صعب من مهمة عودة البيشمركة لها، وفي هذه الاثناء كانت تدور رحى معارك اخرى في احياء جلولاء المجاورة، بين داعش وقوات البيشمركة.

واستهداف الكورد الفيليين في ديالى ليس جديدا على الميليشيات المتطرفة، والحكومة، معا، فكانت مندلي وقراها مسرحا لعمليات اجرامية وتطهير عرقي تمتد الى عهد النظام البعثي السابق، وماتزال مستمرة الى هذا اليوم، مما ادى الى افراغها من السكان تقريبا، في حملة تطهير عرقي صامتة.

ومنذ العام 2003 الى اليوم تتعمد الحكومة المركزية في بغداد اخلاء هذه المناطق من القوى الامنية، كما تمنع تنفيذ المادة 140 فيها من اجل ابعاد البيشمركة عن حمايتها ايضا، مما سمح للعصابات والميليشيات التكفيرية ان ترتكب المجازر في ما تبقى من السكان فيها.

ولعل من اقسى الجرائم العرقية هو ما وقع في قرية "حميد شفي" الخالية تماما من اية حماية عسكرية، في العام 2007 حيث دخلتها ميليشيا مجهولة واعتقلت السكان، ثم صفت الرجال، واطلقت النار عليهم امام مرأى اطفالهم ونسائهم وغادروا القرية دون ان تكلف الحكومة العراقية نفسها حتى عناء التحقيق بعد الحادث.

لهذا السبب فليس من الوارد مطالبة القوات الحكومية هذه بحماية المناطق الكوردية الفيلية في ديالى، لانها "الحكومة" كانت ومنذ سقوط النظام الفاشي السابق مشاركة بصورة غير مباشرة في هذه الاعمال اللاانسانية عن طريق افراغها من القوى الامنية، ومنع تشكيل وحدات حماية من اهل المناطق، ثم ابعاد البيشمركة عنها بحجج وحدة الاراضي العراقية.

ولا يفهم من تواطؤ الحكومة العراقية في مندلى، جلولاء والسعدية وغيرها من المدن الا من اجل اجلاء السكان الكورد من هذه المناطق، وافراغها، تحسبا لاي احصاء سكاني او استفتاء يتم عبر المادة 140 فيما لو قدر لها ان تنفذ.

الحكومة من جهة، والميليشيات من الجهة المقابلة، تطبقان فكي الجريمة على السكان في منطقة الكورد الفيلية، دون حساب لأية مشاعر انسانية، يستغلون افضع الطرق الاجرامية واكثرها بربرية من اجل القضاء على السكان بغية تغيير طابعها الديموغرافي. ولم تسلم منها سوى مدينة خانقين وبعض القرى المحيطة بها لانها كانت ومنذ سقوط النظام السابق تحت حماية قوات البيشمركة.

والطرفان، الحكومة، ترفع تبريرات دينية طائفية لتغطية قصورها، والميليشيات، ترفع شعارات دينية طائفية لتبرير جرائمها.

والواجب الانساني يحتم على قوات البيشمركة حماية ارواح السكان، فهي الوحيدة التي لا تستخدم الغطاء الديني، وانما تتحرك بدوافع انسانية مثل ما عملت بالضبط على حماية ارواح ابناء الطوائف الشبكية والايزيدية والمسيحيين في سهل نينوى، فان عليها واجبا انسانيا اخر، وهو حماية ارواح المدنيين من الكورد الفيلية في شرق محافظة ديالى، في السعدية، جلولاء، مندلى، من هجوم برابرة داعش.

الخلود لكل قطرة دم ينزفها اي بيشمركة شهم دفاعا عن ارواح المدنيين، في اية بقعة معفرة بالطيب، من مناطق اضعف من خلق الله على الارض. وهؤلاء الضعفاء من المدنيين العزل لا يجدون امامهم من سبيل للحياة سوى تعاون الاحزاب والمنظمات الكوردية الفيلية، وايصال صوتها الضعيف، من اجل وصول ابطال البيشمركة فقط.

النفط في العراق:.. التاريخ.. والراهن.. و المستقبل

جاسم العايف

فـ تاريخ الامتيازات النفطية الأجنبية في العراق، يعود، إلى الربع الأول من القرن العشرين. منح الامتياز الأول سنة 1925 ،لاستغلاله، من قبل "شركة النفط التركية" و التي تمثل مصالح شركات بريطانية وأمريكية وهولندية وفرنسية ، و الوسيط حينها، رجل الأعمال (كولبنيكيان)، وسميت فيما بعد بـ(شركة نفط العراق). في السنوات1932 - 1938 تمكنت شركتان فرعيتان لهذه الشركة هما : شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة، في الحصول على امتيازات مماثلة. وعندما أقام البريطانيون، الذين بدأت عملياتهم العسكرية عام 1917 لاحتلال العراق، وأكملوها عام 1921 ، قاموا بتنصيب الملك "فيصل الأول" ملكاً على العراق. ثم رسخوا قاعدتهم العسكرية الأولى في منطقة (الشعيبة) بالبصرة، فبدأوا عن طريق (شركة نفط البصرة) الاهتمام باستخراج النفط في البصرة.و شرعت الشركة ، بحفر آبار تقويمية واستكشافية في مناطق الشعيبة والزبير والرميلة الجنوبية. وتبين أن هذه المناطق الثلاث تطفو على بحرٍ من النفط الخام.في البداية كان الإنتاج، لا يتعدى 500 ب/ي، من النفط المصاحب للغاز. و هذه الكمية ارتفعت إلى نحو 5000 ب/ي. في شهر شباط عام 1951 أضرب عمال شركة نفط البصرة، لتحسين ظروف العمل ، ورفع أجورهم، وتثبيت العمال (المؤقتين) ومطالب مهنية أخرى ، ودام الإضراب ثلاثة عشر يوماً ، استجابت الشركة لبعض تلك المطالب، بعد مفاوضات عسيرة بين الطرفين.عمد النظام السابق، بسبب توجهاته في عسكرة الاقتصاد العراقي ،و تحقيقاً لمصالحه، بتفكيك شركة النفط الوطنية العراقية، واستبدلها بشركتي نفط الشمال ونفط الجنوب.في كل الحروب التي خاضها النظام السابق، و سنوات الحصار الدولي ، كان القطاع النفطي العراقي هو المتضرر الأكبر.بعد إسقاط النظام في 9 /4/ 2003 ، من قبل قوات التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، دُمرت ونهبت البنية التحتية كاملة في العراق، وساهم في هذا الأمر المروع بعض دول الجوار العراقي أو مَنْ ناب عنها محلياً ، ويستثنى من هذا الشأن منطقة(كردستان)العراق ، والتي كانت محمية بقرارات دولية،ملزمة صادرة من مجلس الأمن. تمتلك شركة نفط الجنوب العراقية65% من احتياطي العراق النفطي المؤكد البالغ نحو (115) مليار برميل، وحوالي 60% من احتياطيات الغاز في العراق المؤكدة والبالغة 3,6 تريليون متر مكعب، ولذا تعد في ضوء ذلك، رابع اكبر شركة نفط في العالم، بقوة عملها مع احتياطيات نفطها، التي تبلغ ضعف ما هو مؤكد، حسب ما يؤكده خبراء النفط في العالم . و تمتد عملياتها النفطية الفعلية من ميناءي خور العمّية والبصرة و تتوزع منشآتها على مساحة شاسعة من الأراضي العراقية، وحالياً ثمة محاولات، فئوية وحزبية نفعية في مراميها، لتحجيم دور شركة نفط الجنوب وتفكيكها،إلى شركات نفطية متعددة. لكن الموقف الشعبي ، وبعض المسؤولين في الشركة، ويساندهم في هذا الأعضاء ، الذين يمثلون (البصرة) في مجلس النواب العراقي ، وقلة من أعضاء السلطة التنفيذية في المدينة ،يسعون جميعاً، قانونياً ودستورياً دون ذلك. تعد شركة نفط الجنوب الوريث الشرعي لشركة النفط الوطنية العراقية التي أسست سنة 1964 وقد منحت صلاحيات تنفيذ أهداف القانون رقم (80) لسنة 1961،الذي صدر في زمن رئيس الوزراء السابق" عبد الكريم قاسم" ، والذي حدد مساحة الامتياز للشركات الأجنبية العاملة في العراق. عقب إسقاط النظام، و بعد استقرار الأوضاع - نسبياً- في جنوب العراق،تم الاهتمام بالشأن النفطي، كونه المورد المالي الوحيد للعراق وعصب

عمد النظام السابق، بسبب توجهاته في عسكرة الاقتصاد العراقي ،و تحقيقاً لمصالحه، بتفكيك شركة النفط الوطنية العراقية، واستبدلها بشركتي نفط الشمال ونفط الجنوب

اقتصاده،حالياً، فأعتمد ما يسمى بـ" جولات التراخيص النفطية". حول هذا الشأن صدر للدكتور عبد الجبار عبود الحلفي والدكتور نبيل جعفر عبد الرضا،الأستاذين في جامعة البصرة، وعن" المركز العلمي العراقي- بغداد- دار ومكتبة البصائر- بيروت ط1- 2014 كتابهما المشترك، بعنوان" نفط العراق.. من عقود الامتيازات إلى جولات التراخيص".تضمن الكتاب ثمانية فصول وملاحق ووقع بـ(280) صفحة من القطع الكبير. المؤلفان يهديان عطاءهما العلمي وفاءً وامتناناً إلى الشعب العراقي، ويؤكدان على إن: " مَنْ لا يعرف ولا يقرأ تاريخه.. لن يتمكن من بناء مستقبله". جاء الفصل الأول عرضاً موثقاً عن تاريخ النفط العراقي في مرحلة ما قبل الاكتشاف التجاري، وحتى عقود الامتيازات التي منحت للشركات النفطية الأجنبية، ثم عقد مناصفة الأرباح.وتناول الفصل الثاني مرحلة ما بعد إسقاط النظام الملكي في 14 تموز 1958 ، وتأسيس أول شركة نفط وطنية عراقية والتعاون مع الاتحاد السوفيتي السابق.وخصص الفصل الثالث أهم مرحلة من مراحل تاريخ النفط العراقي، وهي مرحلة تأميمه في العام 1972 والاستثمار المباشر. وعني الفصل الرابع بالخراب والهدر الذي جرى للثروة النفطية العراقية في زمن حروب النظام ،ضد دول الجوار العراقي، وعسكرته للاقتصاد ووضع الشعب العراقي ضمن أفقر شعوب العالم مع كل ثرواته النفطية الهائلة عبر تلك الحروب و أهمها حماقة غزو دولة (الكويت) ومسحها من الخارطة الجغرافية العربية والدولية واعتبارها (محافظة عراقية) ،لكن السخرية كانت في حقه بالاحتفاظ بحصتها من تصدير النفط عبر منظمة(الأوبك). تلك الحماقة ترتب عليها دمار وخراب وانهيار أصاب البنية الاجتماعية العراقية والمادية في الصميم، خاصة زمن الحصار الاقتصادي ، ورهن الثروة النفطية العراقية دولياً، بموجب مذكرة (النفط مقابل الغذاء). الفصل الخامس تم فيه تناول المرحلة التي أعقبت سقوط النظام ووضع الصناعة النفطية العراقية، والتي كانت أمام فرص وخيارات متعددة، فقد جرت مسوحات جديدة لمعرفة الاحتياطيات العراقية الفعلية والتي بلغت أولاً حوالي(115) مليار برميل ثم باتت(141) مليار برميل،كما يتناول هذا الفصل الحقول المشتركة مع دول الجوار العراقي،وكيفية حل هذا الموضوع سلمياً عبر اتفاقيات مشتركة وملزمة قانونياً ودولياً، مع الانتباه، في عدم التفريط بالحقوق العراقية. و يتم التطرق في هذا الفصل إلى النقص المريع في المعدات النفطية الحديثة والمتطورة عالمياً، وهجرة الكفاءات النفطية الوطنية العراقية، بسبب تردي الأوضاع الأمنية، وكذلك التطرق إلى الجهد الوطني النفطي العراقي في هذا المجال ،مع محدوديته.لكن يلاحظ ثمة تطوير لبعض الحقول في جنوب العراق. ويعنى الفصل السادس بالغاز الطبيعي في العراق، من حيث الاحتياطيات والتجارة والكميات المحروقة هدراً، ومصانع تسييل الغاز وعقد الشراكة مع شركة(شل)، ودراسة إمكانية الاستفادة من بعض التجارب العربية، الخليجية تخصيصاً، وخاصةً تجربة المملكة العربية السعودية في استثمار الغاز الطبيعي. ويختص الفصل السابع بـ(جولات التراخيص النفطية)، وهذا الأمر من الموضوعات المهمة الآن، حيث بدأت ملامح جديدة في السياسة النفطية العراقية،تعتمد على أساس تطوير الحقول النفطية العراقية ، عن طريق عقود الخدمات الفنية مع شركات النفط الدولية. يقدم د. عبد الجبار عبود الحلفي ود. نبيل جعفر عبد الرضا في الفصل الأخير رؤية استشرافية لمستقبل الثروة النفطية في العراق ، من خلال سيناريوهات متعددة و تعتمد على التنبؤ ،مع الأخذ بنظر الاعتبار، العوامل المؤثرة على العرض والطلب ومستويات تذبب الأسعار النفطية الدولية. تضمن الكتاب في الصفحات(215-275) ملاحق وردت فيها نصوص الاتفاقات والقوانين النفطية في العراق منذ اتفاقية 30 آب 1925 لغاية عام 2007 الذي صدر فيه قانون النفط والغاز. وقد تمت الاستعانة بـ(91) مصدراً عربياً وأجنبياً تم تثبيتها في نهاية الكتاب. الملاحظ في الكتاب تعمد د. الحلفي ود. عبد الرضا، على ألا يكون ،كتابهما، للنخبة المختصة بمسألة النفط فقط ، وانما لغير المختصين أيضاً لزيادة الفائدة، ووضع الشعب العراقي كله في الصورة الواضحة و الخاصة بثروته هذه، و في هذا الظرف المعقد والحرج الذي يمر به العراق، الذي يحتل المركز الثالث عالمياً في احتياطات النفط التقليدية. د. الحلفي و د. عبد الرضا ، في كتابهما ، قدما صورة واضحة وتاريخية عن تاريخ التطورات والمتغيرات التي مر بها قطاع النفط في العراق ، والذي يعد مفتاح الأمن الوطني - القومي العراقي ورمز سيادته على أرضه، في ظل غياب قانون، ملزم للجميع، ينظم العلاقة بين المحافظات المنتجة للنفط والحكومة المركزية مع وجود برلمان ،عطل بحث وتشريع "قانون النفط والغاز ، و برلمان قادم سيكون، في ضوء، ما ترشح إعلامياً ،عن نتائج الانتخابات العراقية، و التي جرت في الثلاثين من شهر نيسان الماضي ، متعدد الرؤى والاتجاهات السياسية- الفكرية والمصلحية ، وربما ستصبح، في ضوء هذا الصراع الحاد والمتواصل ، بين الكتل السياسية البرلمانية، مستقبل ثروة الشعب العراقي النفطية رماداً كحال أسواق النفط العالمية عند التنبؤ بمستقبلها المنظور.

شهـود الـزور

حسن النواب

فـ يكثر شهود الزور في المعارك والحروب التي يختلط فيها الحابل بالنابل ، وتضيع على الناس حقيقة مايحدث على الأرض من تطورات في القتال ومن انتهاكات انسانية وجرائم يرتكبها تجّار وقتلة الحروب ، وفي حربنا مع ايران كثيرا ما كانت البيانات العسكرية التي تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة مدعاة للأستغراب والتندر بل حتى السخرية من قبلنا نحن الجنود الذين نقاتل في السواتر المتقدمة ، واذكر في معركة الدفاع عن المحمرة حين فوجئنا بالأعداد الهائلة من الجنود الأيرانيين الذين هجموا علينا ، اضطررنا للتراجع بقتال عشوائي حتى جسر الطاهري المتاخم لمنطقة كتيبان احدى قصبات مدينة البصرة ، وكانت المعنويات مهزوزة والقطعات العسكرية بفوضى عارمة ، وحين استمعنا الى صوت المذيع الراحل رشدي عبد الصاحب من راديو صغير لائذين تحت دبابة وهو يعلن بحماس في بيان عسكري طويل عن انسحاب قطعات الجيش من المحمرة بناء على ضرورات تكتيكية ودون ضغوط من العدو ، شعرنا حينها بالفرق الشاسع بين مايحدث على ارض المعركة من حقائق مؤلمة وبين ما يدبّج من بيانات عسكرية في الغرف والمكاتب المكيفة ، حتى ان احد الجنود من جزعه قال متهكماً ان هذا البيان يزدحم بالفيلة الطائرة ؟ وربما تلجأ القيادات العسكرية الى تحريف الحقائق حفاظاً على معنويات الجنود في قطعات عسكرية اخرى لم تدخل اتون المعارك بعد ، لكن الذي حدث بعد يومين من تركنا الى المحمّرة ان القيادة العسكرية اضطرت ان تعلن بوضوح عن انسحاب جميع قوات الجيش بقطعات الجبهة الى الحدود الدولية ، وتوهّم الناس مبتهجين ان الحرب بدأت تُلقي اوزارها ، لكن الذي حدث ان العدو الأيراني اللئيم عزز من قطعاته بهجوم كاسح على شرق البصرة في السابع عشر من رمضان ، تموز عام 1982 ، استخدم فيه موجات بشرية ملأت ارض المعركة ،وكنت احد الجنود المشتركين في تلك المعركة الشرسة وغير المتكافئة كسائق دبابة في كتيبة دبابات الكندي التابعة للواء المدرع الخامس والثلاثين والذي يتلقى اوامره من الفرقة التاسعة المكناة بقيادة قوات اسامة التي دُمرت بالكامل مع الأسف .مناسبة استذكاري هذا سببه خطورة شهود الزور على معنويات الجنود في اية معركة ، وان ما حدث من استباحة مريرة في مدينة الرماح نينوى الخضراء ثم ما لحقها من وقائع مؤلمة في مدينتي تكريت وديالى يشير الى غياب المعلومة الصادقة ، حيث لا حظنا غياب المراسلين الحربيين في هذه المدن ، وان فضائيات الحكومة الرسمية اكتفت بلقاءات باردة لا حياة فيها في استوديوهاتها المكيفة مع محللين لا يفقهون شيئا عن الحرب والمعارك ، حتى بدت تلك اللقاءات المضحكة كأنها تتحدث عن بلد آخر غير العراق الذي غزا ظلام الشر جبينه وجنحيه امام انظار العالم ، والطريف ان بعض الفضائيات تلتقي بمراسلين يظهرون في اربيل ويتحدثون بأجتهادات شخصية عما يجري في الموصل او تكريت حتى ديالى ، غير ان الأصدقاء الذين يعيشون المحنة القاسية في داخل مدنهم الأسيرة ، ينقلون عبر مواقع التواصل الأجتماعي انباء اكثر دقة عما يجري في مدنهم المنهوبة والتي تعيش بظروف حياتية قاسية افتقدت الى ابسط الشروط الأنسانية ، والسؤال الذي اطرحه على فضائيات الحكومة ، لماذا هذا الغياب المريب للمراسلين الحربيين عن تلك المدن ؟ بالوقت الذي تكاثر شهود الزور وهم يواصلون بث معلومات مضللة معروفة بأهدافها الخبيثة عن حقيقة ما يجري في تلك المدن التي مازالت ترزح تحت سطوة قوى ظلام شريرة لا غبار عليها ، والاّ ماذا يعني تفجير تمثال الشاعر ابو تمّام ونصب ملّا عثمان الموصلي ورأيت بأم عيني شريطاً متلفزا لظلاميين يهشمون بالمطارق آثار عراقية ويطلقون الرصاص من مسدسات على رؤوس اناس عزّل بحجة انهم من المرتدين ، ويقتحمون امرأة لأغتصابها مصحوبة بصيحاتهم القميئة وهم يرددون لفظ الجلالة الله اكبر ، فوضى دامية غير مسبوقة تحدث الآن في الموصل وتكريت وديالى ، الا تباً لشهود الزور الذين سيلعنهم التأريخ ، كما ان جرذان داعش بغزواتهم الدامية هذه ، كشفتْ المستور عن قلوب خدعتنا بوطنيتها ورفعتْ الأقنعة عن وجوهٍ كالحة ضللتنا بياضها الزائف وعنّ اصدقاء ظهروا انهم اعداء حاقدون على الوطن وعلينا، وجعلتْ الدرب امام انظارنا بوضوح اشد ، الا سحقاً لأولئك الذين يرفعون بكفّ علم العراق امام الناس وبكف اخرى يطعنون كبد البلاد ، جرذان داعش جعلتنا نرى الوطن بوضوح تام وبحر الرجال يتقدّم بخطى ثابتة لإزاحة الظلام عن جبين وجناحيّ العراق، والنصر حليف الوطنيين الأحرار .

المثقفون: الحلم العراقي وهوية الدولة

إن مسار ما يقرب قرناً من الزمان، وهو تاريخ الدولة العراقية الحديثة، ممهور بآثار دماء غزيرة سالت فيه وطبعته بطابعها. وتتبّعها يلقي ضوءاً باهراً على إشكالية تكوّن تلك الدولة.. وهو تاريخ ليس شاذاً تماماً إذا ما قورن وقيس بتواريخ دول/ أمم أخرى ولدت في هذه المنطقة وفي أمكنة أخرى من العالم..

سعد محمد رحيم

فبدءاً تمخضت هذه الدولة من حربين دمويتين؛ الأولى هي حرب الإنكليز ضد العثمانيين لاحتلال العراق، أما الثانية فتمثلت بثورة العشرين.. ومن ثم كانت هناك الانقلابات العسكرية المتتالية، وزج الجيش في القتال ضد الجماعات المتمردة والمكونات الأثنية التي رفضت الخضوع للاستبداد.. فضلاً عن حرب الثماني سنوات مع إيران (1980 ـ 1988). وبعدها مغامرة غزو الكويت 1990، وحرب التحالف الدولي في الـ 1991 لتحريرها، وما تبعهما من حصار دولي خانق وقاتل.

فمهّد ذلك كله لحرب احتلال العراق 2003، والفصل التراجيدي الدامي من الاقتتال الأهلي منذ ذلك الحين، وانتعاش المافيات والمجموعات المسلحة والإرهاب المغذّى عبر قنوات استخباراتية خارجية، ومصالح جماعات داخلية تفتقر إلى أبسط مقومات الولاء للوطن ومستقبله.

في هذه الدوامة الوطنية الشائكة، الممزقة بالنعرات وصراعات المصالح، والمثقلة برائحة البارود والدم، أين يمكننا تعيين موقع الهوية الوطنية العراقية، وكيف لها أن تتجسد في دولة جامعة، حقيقية؟. وأيضاً، ماذا يمكن أن تكون هوية هذه الدولة؟.

قد تبدو أسئلتنا، القابلة للتشعب والتمدد، للوهلة الأولى، مباشرة ومكررة، وربما في عرف بعضهم، سطحية. غير أن ما يحدث الآن من فصل دموي جديد يُراد له، في بعض وسائل الإعلام، وفي طروحات جهات وفئات ومؤسسات خارجية وداخلية، وبقصدية، أن يكون ذا طابع طائفي وعرقي مآله تقسيم العراق، يفرض علينا إعادة طرح ذلك السؤال الابتدائي الحاسم، مع تنويعاته التي تنبِّه إلى إشكاليتنا الوطنية القاسية.

لم تتعرض الهوية العراقية للتشكيك ومحاولات التقويض خلال العقود العشرة الأخيرة مثلما تتعرض له في وقتنا الراهن. وإذا كان مرد ذلك إلى حسن النية عند بعضهم وتخوفهم على مصير كيان جيو سياسي مثّل، فيما مضى، مبتدأ حضارة البشر ومدنيتهم، فإن منطلق بعضهم الآخر هو سوء النية بالتأكيد.. ويمكن القول أن الدولة العراقية تقف في مواجهة التحدي الأخطر في تاريخها، وهو تحد مركّب أضلعه هشاشة المؤسسات والبنى القانونية، وغياب الفلسفة الوطنية الجامعة عند النخب السياسية، والإرهاب والفساد، ناهيك عن الفعل الاستخباراتي واللوجستي الخارجي والدعايات المضادة.

لا يمكننا تصور وجود دولة ذات بنية صلبة في عالمنا المعاصر، لاسيما تلك التي يتسم مجتمعها بالتنوع العرقي والمذهبي والطائفي والثقافي كالعراق، من دون توطيد القواعد الخمس التالية:

1ـ الطابع المدني.
2ـ مبدأ المواطنة.
3ـ ديمقراطية الحكم، والتداول السلمي للسلطة.
4ـ المجتمع المنتج، والتنمية المستدامة.
5ـ العدالة الاجتماعية.

وكلما افتقدنا لواحدة من هذه القواعد أو أكثر يختل الاتزان، وتتوالد الأزمات، وتكثر التخندقات، وتنتعش جيوب التخلف والظلام والعنف في الداخل، وتبرز الثغرات التي منها تنفذ القوى الخارجية المتربصة.

بدأ المجتمع المدني في العراق بالتبلور منذ أواخر العهد العثماني، أي في العقود القليلة التي سبقت تأسيس الدولة 1921، غير أنه لم يحصل على صورته الواضحة، ولم يكتسب أبعاده الوظيفية، إلا في ظلها، حتى وإنْ لم يكن على وفاق تام معها.. وجاء تبلوره مع انتشار التعليم والصحافة،

وتشكيل الجمعيات ذات الطابع الثقافي والسياسي. وراح يتسع وترسخ دعائمه مع اكتشاف النفط والتحولات الاقتصادية وازدهار التجارة وتكوّن طبقة عاملة، فضلاً عن طبقة وسطى مدينية، وغالباً ما تعزز هذا كله بأفكار تنويرية باتت متداولة بين الأوساط المتعلمة والمثقفة.

إن الضمانة الأولى للديمقراطية هي نمو مجتمع مدني فعال والقبول العام بمبادئ التعايش والتعددية والتسامح. وهذا لا يحصل إلا في ظل مناخ سياسي اجتماعي صحي وعبر تربية اجتماعية ورسمية، وثقافية وإعلامية، فضلاً عن وجود أرضية قانونية صلبة تضمن حقوق الجماعات المختلفة من جهة، وحقوق كل فرد من جهة ثانية. فبغياب البنية القانونية ومؤسسات الدولة الحامية لتلك الحقوق، وضعف المجتمع المدني سيحصل انقسامات متسلسلة ليس بين الجماعات فقط، ولكن حتى داخل الجماعة الواحدة نفسها، وداخل المنطقة الجغرافية نفسها. فالحريات إن لم تُمأسس وإن لم تُقونن ستغدو فوضى لا أول لها ولا آخر، لاسيما في البلدان التي لها تاريخ طويل، كتاريخنا، من القمع والاستبداد، وغياب التقاليد الديمقراطية، وطغيان الأمية، وتسيّد مؤسسات المجتمع الأهلي.

واليوم يغدو رهان الثقافة العراقية الأكبر في تقوية المجتمع المدني، لا من أجل معادلة المجتمع السياسي وحسب وإنما في مواجهة ذلك الجزء من المجتمع الأهلي بمؤسساته الما قبل الدولتية والمعوِّقة لبناء دولة مؤسسات ديمقراطية عمادها سلطة القانون والحريات العامة، ومبدأ المواطنة وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية.

ليس العراق وحده من يحوي هذا التنوع العرقي والطائفي الواسع، وليس وحده من يحمل على عاتقه عبء تاريخ مضرج بالدم. وأيضاً ليس وحده من تعرض تاريخه لانقطاعات، وجغرافيته السياسية لتمزقات، ومجتمعه لصدمات متتالية. وقد استطاعت بلدان كثيرة تجاوز اختناقات وصدمات واقعها ومآزقها التاريخية بالنظر إلى الأمام، وجعل صورة المستقبل المحلوم بها في بؤرة اهتمام الأفراد والجماعات والنخب.

لا تكفي الشحنة العاطفية والوجدانية العالية لترصين أسس الهوية الوطنية على الرغم من أهميتها القصوى، بل هي بحاجة إلى تمثلات وعي، وتجسيدات على الأرض؛ وهي التي تنبثق في صورة دولة/ أمة، تبدأ بحلم في نفوس وضمائر وعقول أنتلجنسيا ونخب سياسية تتوافر على شرط الإرادة الحرة، والنظر الواقعي إلى معطيات التاريخ والجغرافية السياسية. وهذا كله ينصهر في صيغة مشروع مجتمعي وبرنامج سياسي يمكن تحقيقه.

تبدأ المشكلة حين تغدو الدولة نفسها عائقاً أمام المشروع بدل أن تكون وسيلته والتجسيد التاريخي له. وهذا يحدث، في الغالب، حين لا تجعل الدولة من أولوياتها تأصيل قيم المواطنة والعدالة والتسامح. وكانت هذه غائبة، بنسب متفاوتة، في سياسات وممارسات الحكومات المتعاقبة التي أدارت تلك الدولة منذ العام 1921.

الهوية الوطنية، بمعايير حقبتنا التاريخية هي لحظة عليا في زمن التحضر والرقي، وعلامة على خروج الإنسان من جاهليته السياسية، ومن نزعته المتعصبة العمياء عبر تفضيل هوياته ما قبل الدولتية؛ تلك التي تستحيل في أوقات الأزمات إلى هويات خائفة وقاتلة في الوقت نفسه.

إذا قلنا أن خارطة العراق بترسيمتها وحدودها الحالية الدقيقة هي مستحدثة فإن خرائط معظم دول العالم، ومنها دول منطقة الشرق

الأوسط، في وقتنا الحاضر لم تكن، قبل مائة سنة، وحتى أقل من ذلك، مثلما هي عليها اليوم. فمن الظلم إذن الحديث عن حتمية تقسيم العراق بحجة كونه كياناً سياسياً ملفقاً. العراق الذي هو تشكّل تاريخي يمتلك إرثاً حضارياً ضخماً، ويمتلك مقومات وجوده واستمراريته، ولكن بشروط يفرضها الواقع والمرحلة التاريخية ودواعي المصلحة العليا للمجتمع ومكوِّناته، وليس لبعض جماعاته أو طبقاته المحدودة، أو لفئات انتهازية من نخبه.

لا يترسخ الشعور العام بالهوية الوطنية بقرارات فوقية ولا بالنصائح والمواعظ، وإنما بالتنمية الثقافية، وبممارسات على الأرض، وبمنجزات سياسية واقتصادية على الصعيد الوطني تصبح مصدر فخر واعتزاز عند أفراد المجتمع كافة. من هنا نفهم لماذا يوحِّد فوز الفريق الوطني لكرة القدم مكونات المجتمع وجدانياً، فيما يمزقها الإعلام الفئوي، والديماغوجيا السياسية، والخطاب والتحشيد الطائفيين.

ما يتعرض له العراق التاريخي اليوم هجومان، يتخذ أحدهما طابعاً عنفياً مخيفاً يعكس صورة إرهاب متعدد الوجوه، والاتجاهات، هدفه تفتيت اللحمة الاجتماعية الوطنية ومن ثم تقسيم البلد على أساس عرقي وطائفي ومناطقي. وهذا الجانب لست بصدد توصيفه الآن. ويتخذ الثاني شكل خطاب سياسي وإعلامي يسعى للفتك به (بالعراق) كياناً تاريخياً وحضارياً وواقعاً جيو سياسياً على الأرض، ومجتمعاً ودولة ومستقبلاً. والهجومان معا يتعاضدان، وهما يصدران لا من مركز واحد/ مؤسساتي واستخباراتي خارجي أو داخلي فحسب، وإنما من مراكز متعددة تبدو أحياناً متناقضة أو متصارعة.

تشكّل العراق الحديث باستلهام سردية تضرب جذورها عميقاً في الذاكرة الجمعية لأولئك الذين عاشوا في ضمن الحدود التي سميت منذ أكثر من خمسة آلاف سنة ببلاد ما بين النهرين؛ سواءً كانوا من أحفاد البناة الأوائل، أو من أحفاد مَن هاجروا إليها واستقروا في أرضها وصاروا جزءاً عضوياً من نسيجها الاجتماعي.. وتعززت صورة العراق في ضمائر الناس ووعي المثقفين.. في الفنون والآداب والفلسفة وعلوم الإنسان، لاسيما خلال القرن الأخير، حين تمفصلت فكرة النهضة والتنوير بصيغتها العراقية مع حلم تأسيس الدولة الحديثة، وبلورة هويتها السياسية. وقد اقترنت سردية الاثنتين (النهضة والدولة) بعضها ببعض. ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجدت عملية التمفصل تلك تمثلاتها في وعي النخب الثقافية ونتاجاتها في حقول الفكر والمعرفة والإبداع. من هنا يمكننا استجلاء مضامين تلك السردية وروحها في مقالات المفكرين وعلماء الاجتماع والمؤرخين ودراساتهم، كما في نصوص الشعراء والقصاصين والروائيين، وأعمال المسرحيين والسينمائيين والفنانين التشكيليين.. ولم تتحقق تلك التمثلات نتيجة هوى رومانتيكي وتخيلات بقدر ما نبعت من قراءة موضوعية متفحصة كانت صورة العراق المستقبلي حاضرة فيها بوصفها إمكانية تاريخية قائمة، إلى جانب صورة العراق الحضاري بوصفها مرجعاً تاريخياً وملهماً للعمل والتقدّم. فيما التوتر الحاصل بين صورة الدولة/ الحلم والنهضة المأمولة المصاحبة لها من جهة، وشكل الدولة/ الواقع وحال المجتمع من جهة ثانية بقي يحفِّز الإنتاج المعرفي والأدبي والفني والنقدي العراقي عاكساً حالة الصراع الجدلي الخلّاق ذاك.

ليست الهوية الوطنية (مثلما هي الحال مع أية هوية إنسانية أخرى) جوهراً نهائياً ناجزاً.. صحيح أن فيها ما يمتح من الماضي، لكنها تستمد نسغها من الحاضر وضروراته أيضاً، وتغتني بالتجربة الإنسانية المشتركة للبشر من حاملي تلك الهوية، وتتأصل.. وعلى المثقفين العراقيين، اليوم، أن يدركوا حقيقة أن هذا التحدي يمثل المعركة الفاصلة في دفاعهم عن العراق

داعش والقرارات الصعبة للإدارة في العراق

خالد عليوي العرداوي

فرض السياسي كالطبيب مطلوب منه أن لا يحدث ضررا أكبر في جسد الدولة التي تحتضنه، وعندما يجد نفسه غير قادر على معالجة الأزمات التي تواجهه عليه أن يقر بعجزه وفشله ولا عيب في ذلك، فهذا سلوك الأبطال ومن يشعرون بتحمل المسؤولية، فقد قدم شونغ هونغ دوون رئيس وزراء كورية الجنوبية استقالته بعد 11 يوما من غرق العبارة سيول التي راح ضحيتها أكثر من ثلاثمئة قتيل، وقال في خطاب اعتزاله " شعرت بأنني كرئيس للوزراء يتعين علي أن أتحمل المسؤولية وأن أستقيل، الاحتفاظ بمنصبي عبء كبير جدا على الإدارة "، إذا تحمل الرجل المسؤولية لأنه فشل في إدارة أزمة عبارة تعرضت إلى حادث، فهل يقارن ما يجري اليوم في العراق من أزمة خطيرة بأزمة العبارة؟.

تقول التقديرات الأولية أن الانهيار الأمني أمام تنظيم داعش والمتحالفين معه منذ 8 حزيران الجاري والى الوقت الحاضر جعل التنظيم يستولي على ما لا يقل عن ثلاثمئة ألف قطعة سلاح بين الصغيرة والمتوسطة والثقيلة وهي غنائم تعود إلى ثلاث أو أربع فرق عسكرية تركت قياداتها مواقعها وانهزمت بطريقة دراماتيكية غير مفهومة، وأصبحت هذه الجماعات تستولي على مساحات شاسعة من محافظات عراقية عدة، دون أن تخفي هدفها باحتلال بغداد والنجف وكربلاء، وتمارس عمليات قتل لا تعرف الرحمة بحق معارضيها من الأجهزة الأمنية والمواطنين على اختلاف هوياتهم الدينية والقومية، وأمسى العراق نتيجة هذه الأحداث قاب قوسين أو أدنى من الانقسام والحرب الأهلية الطائفية، ووصل عجز القوى الأمنية إلى درجة اضطرت معه المرجعيات الدينية الشيعية والسنية إلى إعلان الجهاد والتعبئة العامة في صفوف المواطنين لمواجهة الخطر المحدق الذي تتعرض له البلاد، وهو عجز لم يخفه رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عندما صرح بنيته إلى تشكيل جيش جماهيري رديف للجيش الوطني لمواجهة المسلحين المهاجمين.

وتأتي كل هذه التطورات بعد عشر سنوات من العملية السياسية في العراق، وثماني سنوات من إدارة رئيس الوزراء الحالي، التي أنفقت ما لا يقل عن 150 مليار دولار من أموال العراقيين على بناء الأجهزة الأمنية، فأين ذهبت هذه الأموال؟ ولماذا فشلت هذه الأجهزة في مقاومة التنظيمات المسلحة ومكنتها من احتلال محافظات عراقية بأكملها وتهديد أمن مواطنيها؟.

معظم المعلومات تقول أن الخلل لم يكن في العدة والعدد عند الجيش، وإنما كان في حلقات القيادة العليا المدنية والعسكرية بسبب تخبطها، وعدم مهنيتها، وضعف معلوماتها، وربما خيانتها التي جعلت رئيس الوزراء نوري المالكي يقول أنه تعرض إلى خدعة ومؤامرة لم يكن هو وأركان قيادته مستعدين لمواجهتها.

إن حصول ما حصل هو كارثة بكل المقاييس العسكرية والسياسية ستتصاعد تداعياتها في الأيام والأسابيع القادمة، مما يكشف بما لا يدع مجالا إلى الشك عن فشل وعجز كبيرين في إدارة المالكي للدولة، فقد أثبتت التجارب منذ منتصف الدورة النيابية الأولى لتوليه هذا المنصب أن إدارة الرجل للأزمات تعمل على تفاقمها وليس حلها، وقد يكون السبب في ذلك أنه ليس رجل المرحلة في العراق، أو أنه استنفد جميع قدراته ولم يعد لديه ما يقدمه، أو أن أداءه هو هذا ولا يعرف غيره، وأمام التحدي الداخلي والخارجي والظرف الخطير الذي يمر به العراق اليوم، ربما حان الوقت لرئيس الوزراء أن يعيد النظر في حساباته، ويقر بعجزه، ويعلن أمام العراقيين اعتزاله واعتذاره عن دماء أبنائهم التي ذهبت هدرا خلال سنوات حكمه، فضلا عن أموالهم الطائلة التي ضاعت بسبب الفساد المالي والإداري المستشري في حكومته، وتعريض أمنهم وسلمهم الأهلي ووحدة بلدهم وسيادته إلى خطر حقيقي فادح.

وقطعا سيحتاج الأمر من الشعب العراقي، ومن مرجعياته الدينية، ومن قادة العراق الآخرين موقفاً موحداً وحازماً يساعد رئيس الوزراء على اتخاذ هذا القرار، واختيار بديل له يمتلك المهارات الدبلوماسية والإدارية والمواصفات الشخصية التي يستعين بها على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين الوطنيين والدوليين، لإطفاء نار الخلاف والنزاع وبناء جسور الثقة، ووضع ثوابت ديمقراطية لبناء الدولة في العراق، تساعد على عزل التنظيمات المسلحة وتحويل الأماكن التي يتواجدون فيها داخل العراق من حواضن لهم إلى مناطق معادية لا يستطيعون الحصول فيها على موطئ قدم.

إن إقدام رئيس الوزراء على تقديم استقالته في الوقت المناسب، واختيار بديل كفوء للمرحلة يتفق عليه الجميع لتولي زمام الإدارة، ومحاسبة الفاسدين والمقصرين في مواقع القيادة العليا الإدارية والعسكرية، وتحديد ثوابت ديمقراطية واضحة لبناء الدولة، واستثمار الزخم الوطني للعراقيين في التطوع لمحاربة الإرهاب بعد فتاوى المرجعيات الدينية من أجل إشراكهم جميعا في معالجة ملفات الأمن والفساد والجريمة، وبناء جسور المحبة والسلام بين الطوائف والمكونات العراقية وقياداتها الفاعلة، ووضع آليات صحيحة للمراقبة والمحاسبة وإنفاق المال العام ستشكل جميعا قرارات صعبة يجب على الإدارة في العراق اتخاذها من اجل تجاوز خطر المرحلة الجديدة التي فرضتها تنظيمات داعش وحلفاؤها، فهل تمتلك هذه الإدارة الشعور بالمسؤولية والشجاعة على اتخاذها أم ستفضل مصالحها المباشرة والآنية على مصالح شعبها الحاضرة والمستقبلية؟

بين صحافتين جيدة وسيئة

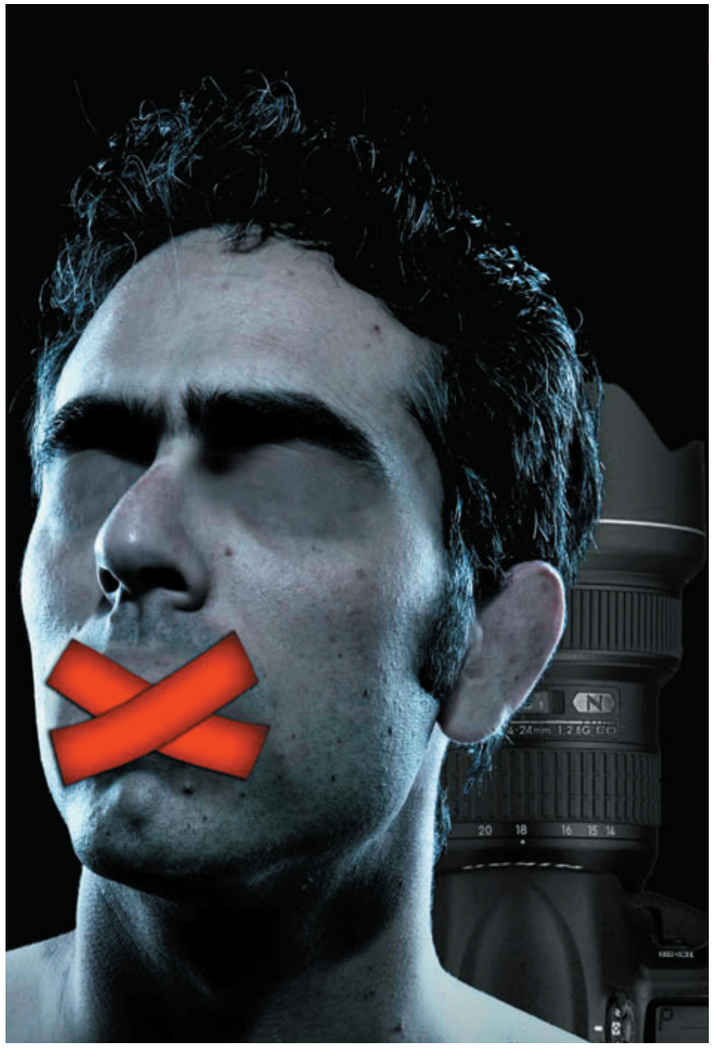

جودت هوشيار

في سنة 1852 كتب رئيس تحرير جريدة "التايمز" اللندنية يقول : " ان الواجب الأساس للصحافة هو الحصول على أحدث وأدق المعلومات عن الأحداث ونشرها على الفور ، بحيث تصبح ملكاً للأمة بأسرها ." ورغم مرور 162 سنة على هذه المقولة فأنها ما زالت صحيحة وتشكل حداً فاصلاً بين الصحافة المهنية الناضجة وبين أنواع أخرى عديدة من الصحافة اللامهنية ، وأصبحت أكثر أهمية في عصر عولمة الأتصالات ، التي أتاحت نشر أحدث المعلومات لحظة بلحظة عبر وسائل تقنية متطورة.

فالمحك الحقيقي لأية صحافة هو مدى دقة ومصداقية المعلومات المنشورة، فالصحافة الجيدة تتحرى الحقائق وتتأكد من مصادرها، وتثقف جمهور القراء بما تنشره من تحليلات وآراء وتحقيقات وأستقصاءات.

الصحافة المهنية وصحافة البروباغاندا :

الصحافة المهنية بمفهومها الحديث ، هي تلك التي تلقي الأضواء على ما يحدث في المجتمع والعالم من احداث وتطورات أولاً بأول وبكل موضوعية وتراقب الأداء الحكومي وتكشف عن مكامن الخلل فيه ، ليس من أجل النيل منه ، بل في سبيل لفت أنظار الحكومة والرأي العام اليها وتنشر التحليلات المتعمقة والمفيدة لوجهات نظر متباينة وليس لوجهة نظر واحدة ، صحافة شفافة تحترم جمهورها وتلتزم بالمعايير الأخلاقية والقانونية للعمل الصحفي وتراجع أعمالها وتصحح مسارها اذا دعت الحاجة الى ذلك .

الصحافة المهنية وليدة الديمقراطية ، نشأت وتطورت مع نشوء وتطور الديمقراطية الغربية وفصل واستقلال السلطات التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية عن بعضها البعض . ومن دون وجود هذه السلطات الثلاث المستقلة لا يمكن تصور وجود صحافة مهنية حرة ومستقلة.

هذا الفصل بين السلطات أمر جوهري للغاية . ففي النظم الشمولية هناك سلطة واحدة فقط هي السلطة التنفيذية ، التي تهيمن على السلطتين التشريعية والقضائية ولا توجد صحافة حقيقية، وان وجدت فهي (بروباغاندا) أو دعاية سياسية لرأس النظام وللحزب الحاكم.

هكذا كان الأمر في ألمانيا الهتلرية و روسيا الستالينية والعراق الصدامي وليبيا القذافي، وهذا هو حال الصحافة اليوم في معظم الجمهوريات السوفيتية السابقة وفي روسيا البوتينية نفسها.

الصحافة بالمفهوم العلمي لهذا المصطلح لا يمكنها ان تعيش الا في أجواء الحرية والشفافية والعلنية.

ففي ظل النظام السوفييتي كانت ثمة (صحف) تتباهي بأنها تطبع وتوزع ملايين النسخ يومياً ومنها صحيفة (البرافدا) أي (الحقيقة) التي كانت تعتبر نفسها الصحيفة الأكثر توزيعاً في العالم . وعندما كنت في موسكو خلال الستينيات من القرن الماضي وفي زياراتي التالية لها، كنت أرى وأسمع غالبا كيف يتهكم القراء الروس على صحيفة (البرافدا – الحقيقة) قائلين : ان " لا حقيقة في صحيفة الحقيقة " ولم تكن الصحف السوفيتية الأخرى الا تنويعات على ما تنشره (البرافدا) ولا أحد من الصحفيين السوفييت – وبينهم عدد كبير من الصحفيين الشرفاء المخلصين لمهنتهم والذين بلغوا مرتبة رفيعة من الأحترافية - كان قادراً على قول الحقيقة كما هي ، وان فعل ذلك ، يفصل من وظيفته أو يلقى به في غياهب السجون . وفي أفضل الأحوال كان مصير ما يكتبه الى سلة المهملات .

ولم تكن صحافة صدام أفضل من (الصحافة) السوفيتية، ان لم تكن أسوأ بكثير .

في الثمانينيات من القرن الماضي ، قال لي صديق بولوني مثقف كان مديرا لمكتب شركة (بول سيرفس) البولونية في العراق - وهي الشركة التي وضعت التصميم الأساس لمدينة بغداد - وكان يتابع بحكم وظيفته ما تنشره الصحافة العراقية ، قال لي هذا الصديق : " أنا لا أفهم لماذا لا تصدر الحكومة صحيفة يومية واحدة فقط توفيراً للجهد والمال ، لأن الصحف اليومية الخمس التي تصدر الآن ، متشابهة المحتوى تماما ولا تختلف الا من حيث الشكل والأخراج ، وكلها تتحدث عن صدام و تزين صفحاتها الرئيسة بصوره.

وصفوة القول ان التعددية السياسية والفكرية وحرية الرأي والتعبير ضرورية للصحافة المهنية كالهواء للأنسان ولا قيمة لصحافة لا تستطيع قول الحقيقة .

صحافة (البروباغاندا) بكافة أشكالها وصورها ، صحافة تعتاش على التضليل المتعمد للجمهور وحجب او تشويه الحقائق وتجميل النظام الشمولي الحاكم وتلميع صورة القائد الضرورة أو الأخ الأكبر- حسب اورويل - وتبرير افعاله مهما كانت شنيعة .

هذا النوع من الصحافة ليست مقصورة على الصحافة الرسمية للأنظمة الشمولية ، بل تشمل الصحافة الأهلية المنحازة وصحافة

المعارضة المؤدلجة خاصة في بلدان الشرق الأوسط ، عندما تنتهج خطا ايديولوجيا واحدا ومحدداً وتفسر كل شيء بمقتضاه ، ولا تنشر الا ما يؤيد وجهة نظرها ، متجاهلةا الآراء الأخرى . وتنتقد السلطة بأستمرار وتتحامل عليها ولا ترى الا جانباً واحداً من اعمالها ، وهو الجانب السلبي.

مثل هذه الصحافة تدعي الأستقلالية بذريعة أنها غير تابعة للدولة . ولكن استقلالية الصحافة لا تعني فقط عدم تبعيتها للدولة او جهة ما ، بل عدم انحيازها في سياستها التحريرية.

ونرى أحيانا ان الصحافة الحزبية الجادة ، أكثر موضوعية من بعض الصحف التي تدعي الأستقلالية ، لذا فأن تقسيم الصحافة الى صحافة حكومية أو حزبية وصحافة أهلية (مستقلة) ، أمر غير صائب ، لأن المحك الحقيقي للصحافة هي مدى الألتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية للصحافة .

الصحافة الجادة والصحافة الشعبية :

يرى بعض خبراء ومنظري الصحافة أن ثمة نوعين من الصحافة هما :

الصحافة الجادة أو الرصينة والصحافة الشعبية أو صحافة التابلويد (Tabloid) أ و الصحافة الصفراء .وهذه الألوان الثلاثة الأخيرة ، متقاربة ومتشابهة من حيث المحتوى وان أختلفت في أخراجها ودرجة (اصفرارها) .

تتميز الصحافة الجادة بغلبة المعالجات الصحفية التحليلية (المقالات ، تقارير المراسلين ، النقد الأدبي والفني ، عرض الكتب ، التعليقات . وهذا لا يعني أنها لا تهتم بآخر الأخبار ، فتقارير المراسلين تكون في العادة من مواقع الأحداث مباشرة ، أضافة الى ما تبثه وكالات الأنباء العالمية ، وهي تلتزم المعايير الأخلاقية للعمل الصحفي وتتوجه أساساً الى أفراد النخبة الواعية في المجتمع - وهم في الأغلب الأعم من المثقفين والساسة ورجال الأعمال والمديرين ... الخ - حيث تقدم لهم نظرة متعمقة للظواهر والأحداث تستند الى معلومات موثوقة تساعدهم في تشكيل قناعاتهم وآرائهم وتسمح لهم بأتخاذ قرارات صائبة في مجالات عملهم وفي حياتهم اليومية وتساعدهم في تكوين قناعاتهم خلال الأنتخابات والأستفتاءات.

النخب المثقفة في الدول الأوروبية المتقدمة وخاصة في بريطانيا تحرص على اقتناء الصحف الجادة وليس صحف التابلويد ، حتى لا تصنف نفسها ضمن الباحثين عن ثقافة الإثارة.

وتعد صحيفة (الغارديان) البريطانية انموذجاً رفيعاً للصحافة الجادة الى جانب صحف أنجليزية أخرى .

وفي فرنسا هناك صحيفة لوموند (Le Monde) الرصينة التي حازت ثقة الأوساط الثقافية والأكاديمية بما تنشره من معلومات موثوقة وما تتميز به تحليلاتها من موضوعية ومهنية رفيعة ، الى درجة ان أساتذة وطلبة الجامعات الفرنسية يستخدمون موادها المنشورة كمراجع دراسية ، كما تتسم خصائصها الطباعية واخراجها الصحفي بمستوى عال من الحرفية الفنية وهي تفضل غالباً التعليقات النصية على الصور المثيرة وتصدر بحجم (A2).

أما الصحافة الشعبية أوصحافة التابلويد او الصحافة الصفراء ، فأنها تهدف في المقام الأول الى تحقيق أقصي ما يمكن من أرباح بصرف النظر عن المعايير الأخلاقية الصحفية وتتميز بسياستها التحريرية الهابطة ولغتها الصحفية المبتذلة وهي تتميز بقطعها وشكلها المستطيل غالباً، وتصميم أخراجها وحروفها المطبعية الكبيرة ، بحيث يعرفها القارئ من النظرة العجلى ، صحافة تدغدغ مشاعر القراء وتكثر من نشر الصور الملونة الجذابة للمشاهير والعناوين الخادعة واستعمال المختصرات ، وتميل إلى معالجة الموضوعات المثيرة. وهي موجهة أصلا الى الجمهور العام الذي ينشد الترفيه وتجذبه فضائح المشاهير والجرائم الشاذة وغرائب الأخبار ، و طرائف النوادر ، وتوافه المعارف .

وقد تطور هذا النوع من الصحف بمرور الزمن واصبح أصغر حجماً من اجل اجتذاب مسافري السكك الحديد وقطارات الأنفاق والحافلات لأن الصحف التقليدية تأخذ حيزاً كبيرا بين يدي القارئ وربما يضايق بذلك الآخرين في المقاعد المجاورة أو يثير فضولهم لقراءة الصحيفة التي أقتناها الراكب لنفسه .

صحافة جيدة ... صحافة سيئة :

يرى الصحفي البريطاني البارز ديفيد راندال " David Randall " في كتابه القيم " الصحفي الشامل " إن هناك نوعين فقط من الصحافة : جيدة وسيئة . ويقول في هذا الصدد " ليست هناك صحافة غربية او شرقية ، ولا صحافة أميركية أو روسية أو فرنسية أو بريطانية أو بولونية أو عربية.

كما لا توجد صحافة ليبرالية أو ماركسية او محافظة أو جمهورية أو ديمقراطية ، ثمة فقط صحافة جيدة وأخرى سيئة ، وكلتاهما عابرة للقارات ولا تعرف حدوداً جغرافية ويمكن أن تكون بأية لغة من لغات العالم .

ومقابل كل صحفي جيد ، مخلص لمهنته وملتزم بالمعايير الأخلاقية للعمل الصحفي ، ثمة صحفي ينتقي الأخبار والمعلومات ويعالجها بما يرضي رؤساءه لا الحقيقة ، وكلاهما يتسم بطابع عالمي ، أي انهما موجودان في كل أنحاء العالم .

وبطبيعة الحال فأن لكل شعب ثقافته وتقاليده ولكل لغة صوتها المميز . ولكن ما يوحد الصحفيين الجيدين في جميع أنحاء العالم أكثر عمقاً وأهمية مما يفرقهم.

النخب المثقفة في الدول الأوروبية المتقدمة وخاصة في بريطانيا تحرص على اقتناء الصحف الجادة وليس صحف التابلويد ، حتى لا تصنف نفسها ضمن الباحثين عن ثقافة الإثارة

أن ظروف عمل الصحفيين تتباين في البلدان المختلفة ومن بلد الى بلد ، ففي الأنظمة الشمولية يعمل الصحفيون في ظل الرقابة الحكومية على وسائل الأعلام وبضمنها الصحافة الورقية ولا يحصلون على المعلومات الحقيقية الا بشق الأنفس ، كما استخراج حبات الذهب من رمال النهر .

، في حين أصبحت الرقابة في الدول الديمقراطية من تراث الماضي ، حيث التدفق الحر الهائل للمعلومات من دون قيود أو حدود .

البعض يكتب في صحيفة تصدر بأربع صفحات والبعض الآخر في صحيفة تصدر بمئة صفحة مع الملاحق ، ينوء القاريء بحملها ناهيك عن قراءتها . ... ولكن الصحفيين الجيدين ، أينما كانوا يسعون دائماً الى ان تكون صحفهم ، صحافة مهنية ذكية مبنية على الحقائق : صحافة صادقة المقصد وتخدم هدفاً واحداً : الحقيقة دون تحريف أو تشويه أو مبالغة .صحافة تخاطب القراء أيا كانوا ، ومهما كانت انتماءاتهم وتوجهاتهم .

هذا الهدف العام يجمع الصحفيين الجيدين ويوثق بينهم أواصر الزمالة الحقة أكثر من أي شيء آخر مثل محل الولادة أو الأقامة . ويستثني من ذلك الذين يتعجلون الحكم بدلاً من اكتشاف الحقيقة، هؤلاء لا يبحثون الا عن مصالحهم بدلا من مصالح القراء .

اولئك الذين يفضلون التعليق والتأويل على المعلومة الدقيقة والتهكم والأنانية وخرق المعايير المقبولة على المثل والمبادئ .، والمعالجة الصحفية الضحلة على العمل الشاق والمتعب في البحث عن الحقيقة .

ان الصحافة الجيدة ذكية وممتعة ، وموثوقة في معلوماتها ولا تخدم سوى الحقيقة ، وبغض النظر عن القراء ، والثقافة ، واللغة ، والظروف . أما الصحافة السيئة فهي كل ما عداها من أنواع الصحافة، سواء أكانت صحافة (البروباغاندا) أم صحافة الترفيه والتسلية بشتى مسمياتها.

الإعلام .. مهنة من لا مهنة له!

محمد عبد المجيد

فإذا أردت القيام بواجب العزاء بغير معرفة مُسبقة بصاحب السرادق فعليك بالتوجه إلى أي صحيفة، فالمتوفَى هنا مادة إعلامية أو خبرية أو تحليلية في عصر الاثنين: الإعلام الموجّه و .. غير الموجـّه!

أنت لا تحتاج لأكثر من لابتوب وإنترنيت وبرنامج جاهز بقوالب مختلفة لتشييد صرح إعلامي في غرفتك المنزوية بركن قصيّ في بيتك القديم، أما الأخبار فتأتيك قبل أن تقوم من مقامك، أو تبحث عنها فيسبوكيا أو تويترياً لتنقلها في صحيفتك الإلكترونية ، فالصحافة الحديثة كمصانع السيارات، تفكيك وتجميع، تزويق وتجميل، نقل ثم تبديل لبعض الفقرات فتبدو كأنها آتية لتوّها من مراسل أو محلل أو خبير استراتيجي أو جاسوس نائم توقظه حاجتك في كل مرة تريد حشو صفحاتك بركام من الهلاميات الطلسمية والوهمية.

إن ثمة خللا في الفهم الحديث للإعلام جعل البحث عن الخبر لا يحتاج منك لأكثر من ضغطة خفيفة على الكيبورد، ثم تدور عيناك في محجريهما تبحثان عن جملة أو فقرة أو شائعة أو خبر قديم أو آخر حديث خارج من مصانع تُـفبركه لك وتضع عليه إضافات تزيده إثارة، ويسيل له لعاب الباحثين عن الغثاء الخبري لإعادة تقديمه في صدر صفحة أو على لسان إعلامي لا يُـفرِّق بين التخدير الثقافي و.. التغيـيب المعلوماتي.

تقرأ مثلا تغريدة في موقع لا تدري صحته عن أحد المسؤولين قوله باحتمال تغيير حقائب وزارية في غضون أسبوعين، فتنقل الخبر بعد عمل الخلطة الجديدة، ووضع صورة كبيرة قد لا تكون لها علاقة بالخبر، ولا تشير إلى أنه تويتري إلا إشارة عابرة لا ينتبه إليها أحد.

تنتظر يومين أو ثلاثة، فتقرأ نفس الخبر في مواقع مختلفة تكون قد نقلته عنك، فتضيف المواقع وتحذف وفقاً للمساحة العقلية غير اليقظة لقرائها، فيصبح الخبر كالآتي: مصدر موثوق يؤكد أن التغيير الوزاري المرتقـَب يوم الثلاثاء القادم سيحمل مفاجأة!

يدخل الخبر في التغليفة النهائية لمصانع الفبركة فيصبح بعد أسبوع: رئيس الوزراء اعتمد التغيير النهائي وسيخرج من الحكومة ثلاثة وزراء منهم اثنان في حقائب سيادية!

بعد ثلاثة أسابيع يكون الخبر قد بهت، واختفى في تجويفات ذاكرة لا تحتفظ بما تتابع أو بما يُلقىَ إليها لأكثر من ساعات وأحيانا دقائـق.

في الإعلام الحديث تتراجع اللغة السليمة، وتتناقص المفردات المكتنزة من التاريخ الثقافي والفكري والمعلوماتي لأباطرة الإعلام الجدد، فألسنتهم إذا تحدثوا رفعتية متناثرة (نسبة إلى المستشار أحمد رفعت)، وأناملهم إذا كتبت أعجمية مُعرَّبة، فالكتاب مهجور، ومكتبة البيت لا تتسع لأكثر من خمسة كتب مُهداة، قـَبـَلها صاحبنا على مضض.

في وقت متأخر من الليل وبعد منتصفه أبدأ في الاطلاع إنترنتياً على صحافتنا العربية الممتدة من البحر إلى النهر، وتزداد نبضات قلبي، ويرتفع ضغط دمي أو ينخفض وفقا للتمييز الذي لا يرهقني بين الفبركة و.. الخبر الصحيح، بين التفاهة في أحط صورها و.. الحقيقة في أنصعها، بين الغث المقزز و.. السمين الذي لا نستغني عنه.

في كثير من الأحيان تُحدد توجهات المحرر صيغة الخبر، فينقلب الأبيض أسود أو العكس، ويكبر الصغير، ويصغر الكبير، ويتعلق القزم، ويتقزم المارد، ويضع صاحب الخبر تحبيـشات من الارتياب بين ثنايا الخبر أو يُقسم أنه تنزيل من الذِكـْر الحكيم أو رسالة غير سماوية نزلت عليه في تجليات عبقريته!

القاريء لا يحتاج إلى بانجو أو قات أو جراما واحداً من الهيروين ليغيب فـَيـُصـَدِّق الخبر، لأننا نذهب تلقائيا إلى موقع المصائد أو المصائب (وهل هناك فارق؟)، فالإسلامي والمعتدل والمتطرف والمتسامح والسُني والشيعي والكردي والأرثوذوكسي والكاثوليكي والبهائي والملحد والماركسي والبعثي والداعشي والناصري والاخوانجي والفلولي والخليجي واليمني والترابي والوحدوي والتجزيئي والطائفي و .... كل يجري لأجل مسمى، ولقوم يحتضنونه فيظن أن العالم يبدأ عندهم و.. ينتهي بهم.

التواصل الإجتماعي أصبح مصدراً خصباً لأخبار المقاهي وجلسات الثرثرة والفرفشة وسهر الليالي وبعدما كان الفيسبوكيون ينقلون عن الصحافة، انقلب الوضع عاليه سافلـَه فأصبحت الصحافةُ هي التي تلهث لنقل شائعات مُغرضة أو ساذجة مزح بها لابتوبيون وهم يتضاحكون، ويتغامزون، ويتهكمون، ويستعرضون جهلاً مخلوطاً بخصومة للكتاب، وكراهية للمعرفة.

في سُرادق الإعلام الجديد قائلٌ الخبر ينفيه، وناقله يؤكده، والحقيقة تلطم وجهها، والقاريء يُصدِّق ما في داخله فيذهب من تلقاء نفسه إلى حتفه المعلوماتي، فيأخذ النفي أو يلثم التأكيد، وفي الحالتين يكبر سرادق الإعلام.

إذا أردت النجاة بعقلك فلا تـُصدِّق سبعة من كل عشرة أخبار تصلك أو.. تصل أنت إليها، وإذا كنت راغبا في صحة نفسية سليمة فضع شكوكاً في كل ثمانية أخبار، وإذا أردت العيش بسلام نفسي ووجداني وعقلي فتخلـَّص من تسعة أخبار إثـْرَ استقبال عينيك أو أذنيك إياها.

وكالات الأنباء الحيتانية تُحدد لك مَأكـَلـَك الخبري كما يفعل معك السوبر ماركت، فتدخل لتشتري، وتخرج منه وقد اشتراك!

الأخبار الاربعة الأولى في قنواتنا الفضائية تدفعها في آذاننا وعيوننا مصانع الخبر والتي نسميها وكالات الأنباء، ولكن لا مانع من خبر أو اثنين محليين عن الزعيم أو الحزب أو الدين يُسمح للمتلقي الكونتاكنتي أن يبثها ليشعر بالحرية المزيفة التي تخفي وراءها العبودية الطوعية.

لا تظنن أن وكالات الأنباء العالمية تدخل إلى مخدعك من البنايات الشاهقة فقط ، والصور المتحركة، والستالايات العملاق والدماء التي تنزف على أحد الأرصفة أو سرعة نقل خبر اغتيال مسؤول كبير، أو خطبة أمير المؤمنين الخليفة البغدادي، فهي أيضا لها فيسبوكياتها وتويتراتها فتأتيك من حيث لا تدري، وتنقل لك الخبر الكبير هنا، والشائعة الساذجة هناك، المعلومة المصورة هنا، وعكسها هناك!

كان الغزو الفكري والاستعماري والفتوحات يجتاحنا بواسطة القوىَ الكبرى، أما الآن فكل منـّا يحاول أن يغزو أرض أو عقل الآخر، والبقاء ليس فقط للأقوىَ ، ولكنه أمْسَىَ للأبعد حتى باتت عزلة حي بن يقظان وروبنسون كروز هي الأكثر سلامة.

كان الكتاب يمنحنا مرجعية ويدلف فحواه إلى العقل والقلب والوجدان والنفس فيشدّها كلها إلى عزيمة واحدة، أما الآن فيستطيع أصغر فيسبوكي أو تويتري أنْ ينافس بشائعة مغرضة أو بلهاء أخباراً تبثها عمالقة وكالات الأنباء التي يمكن أن تُحدد لك تفاصيل يومك ونشاطاتك وردود أفعالك وعلاقتك بنفسك أو بالآخرين منذ أن ينبلج صباحُك إلىَ أنْ يبلل عرقـُك وسادَتـَك قبل أنْ تغـُط في نومٍ عميق أو .. مـُتقطع!

ساعدي طفلك للتخلّص من حفاضته

مما لا شكّ فيه أن تدريب الطفل على التخلّص من حفاضته واستخدام المرحاض أمراً بالغاً في الصعوبة لدى الآباء والأمهات وعلى الأخص الأمهات الحديثات العهد بالتعامل مع هذه الأمور ، ولعلّ أنسب عمر يتفق عليه الأطباء للتعامل مع هؤلاء الأطفال هو ما بين 18 شهراً و20 شهراً.

فتدريب الطفل على استخدام المرحاض عملية تعلمية معقدة يحتاج فيها الطفل أن يفهم ما تطلبه منه وأن ينفذه أيضاً، بالإضافة لمحاولته أن يدرك علامات ومؤشرات جسده كما عليه التحكم في العضلات العاصرة للمثانة والأمعاء ليستطيع أن يقضي حاجته .

قد تكون فترة التدريب هذه محبطة للطفل يقول فيها الدكتور روبرت أيسمان كبير أخصائي طب الأطفال بمستشفى هاملتون بكندا، أن حوالي 15 بالمئة إلى 20 بالمئة من الأطفال الذين دُرّبوا على استعمال الحمام من الممكن أن تحدث لهم حادثة تبليل فراشهم حتى سن الخامسة من عمرهم، وغالباً ما يكون الطفل مستعداً لاستعمال المرحاض ما بين السنة الثانية والثالثة، والفتيات يتعلمن عادة أسرع من الصبيان في التحكم في أنفسهم.

ولعلّ هناك مؤشرات تستدل بها كل أم لتتعرف المرحلة التي يجب أن تبدأ بها بمساعدة الطفل على خلع حفاضته وتعلم استخدام المرحاض ومنها رغبته في الاستقلال بذاته، وتلبية احتياجاته مثل ارتداء أو خلع ملابسه. وفهم الطفل التعليمات البسيطة وتنفيذها والمحافظة على توازنه أثناء المشي والجلوس ورغبته في مراقبة غيره عند استعمال المرحاض .

كما أن هناك علامات تشير إلى استعداد الطفل على التخلّص من حفاضته تتمثل في :

- تبول الطفل وإعلامك بذلك، علماً بأن فترات جفاف حفاضة الطفل تدوم ما بين 3 إلى 4 ساعات.
- يبيّن لك الطفل أنه تبرّز، لتغيري له الحفاضة، وهذه كلها مؤشرات على مستوى نضج الطفل وفهم ما هو ضروري لبدء التدريب.

- التحكم في التبرّز حيث أن الطفل قد يكون مدركاً للحظة التبوّل، إلا إنه قد يتحكم في التبرّز قبل التبوّل، وذلك لأن عقد البراز أسهل بكثير من حبس البول .

ساعدي طفلكِ للتخلّص من حفاضته باتباع الخطوات التاليَة :

- ضعي قاعدة الحمام في مكان قريب من الطفل وشجعيه على استخدامها.
- اجعلي طفلك يرتدي ملابس سهلة الخلع أثناء بداية التدريب.
- اجعليه يجلس ومعه لعبته المفضلة أو اجلسي بجواره واقرئي له.
- إذا تبول الطفل أو تبرز أثناء جلوسه على قاعدة الحمام أظهري له استحسانك وسوف يتعلم بذلك أنه يجب أن يقضي حاجته في المكان المناسب.
- إذا لاحظت أن طفلك له وقت محدد لقضاء حاجته شجعيه على الجلوس على القاعدة في ذلك التوقيت.
- إذا لم يقض طفلك حاجته في الحال شجعيه على التدريب على الجلوس لفترات أطول ولكن لا تجعليه يجلس عليها أكثر من اللازم حتى لا ترهقيه أو حتى لا يكره تلك العملية ويشعر أنها مملة ومتعبة.

ومن خلال هذه الخطوات، سيتعلم الطفل على دخول الحمام والاستغناء عن حفاضته للأبد.

أما التبول أثناء الليل فهو آخر مرحلة من مراحل التدريب على استخدام قاعدة الحمام؛ لذلك غالباً ما يرتدي الطفل حفاظة أثناء ومن المفيد أن تدخليه لقضاء حاجته قبل النوم مباشرة.

وأخيرا على الأم أن تتحلّى بالصبر لأن التدريب على استخدام الحمام والاستغناء عن ارتداء الحفاضة ليس بالأمر السهل أو الهيّن على الطفل الذي تعود على قضاء حاجته في الحفاضة بلا عناء، لذلك فالأمر لا يبدأ وينتهي في أيام ولكن قد تظلين لمدة سنة تسألين طفلك هل ترغب في دخول الحمام، خاصة عندما يكون مشغولاً باللعب لذلك اجعلي صبرك طويلاً وجميلاً.

ويجب عليك مراعاة أنه في البداية قد يبلّل نفسه والأرض عدة مرات، لا تعنفيه أو تعاقبيه بل تقبّلي الأمر بشكل طبيعي دون تذمر، واطلبي منه أن يحاول في المرة القادمة أن يقضي حاجته في المكان المناسب.

شذرات

إعداد: سارا علي

من الراحل بلند الحيدري

عبث ..

وستبتغين ... فيها كل حين
وترفضين ستتكتك اللَّحظات
وستضحكين ... في المنفي الصَّغيرْ
وتحزنين ولا مصيرْ
ولكم سيحملك وتمر عابثة بما
الخيال تتأملين
لكن .. هناك لكنما
هناك في العبث أنتِ التي لا تدركينْ
الذي لا تدركينْ فستبغين ...
ستظلُ ساعتك وترفضين
الانيقةْ وستضحكينَ ...
تلهو بأغنية عتيقةْ وتحزنينْ
ولن تري ولكَمْ سيحملك
ماتبصرينْ الخيال
ستتكتك اللَّحظات فتحلمين

وها أنتِ

وَهاَ .. أنتِ
بالأمس إذ كُنا صِغار
كم كانت الدنيا صغيره

مازلتُ اذكرُ كل هاتيك
السنين
تلك الدُروب المعتمات
ضحك السكارى العائدين
مع الحياة
بلا حياة
لون المساء
كالداء يزحف في أزقتنا
الضريرة
مازلتُ اذكر كل هاتيك
السنين
تلك الوجوه المستديرة
تموت خلف كوى صغيرة
عمياءَ
من قش وطين
ما اصغر الدُنيا بحارتنا
الفقيرة
هل تذكرين ... ؟
تلك الحكايات الطويلة
عن أميرة
كانت تُصِرّ
تصر أن تبقي كدنيانا
صغيرة
مازلتُ أذكر كل هاتيكِ
السنين
لونَ المساء
داري المخيفة كالوباء
غور العيون الباسمات بلا
رجاء
وهناك في الظل الكئيب
... المرّ
امرأة مريرة
ألم نحاول أن نثيره
فتعود ثانية تقول :
لا لست امرأة مريرة
وتعود ثانية تعيد حكاية
ظلت تطول،

تنمو ولا تنمو الاميرة
تلك الأميرة .. أينها .. ؟
هل تذكرين ... ؟
كم كانت الدنيا صغيرة
واليوم كم كبَّرت .. وها ...
لا لست امرأة مريرة

SHAFAQ FM

shafaaq.com 102.1